جامعـــة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –
كليـــــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــــة
قسم العلوم السياسية والعلاقـــات الدوليـــة

العلاقات الأورو مغاربية بين الشراكة والتبعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبـــة:
عابدي فاطنـــة

إشـــراف الأستاذ:
العطـــري علـــي

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة:

- د. خـــداوي محمـــد.....رئيســـــــــا
- أ. العطري علـــــــي.....مشرفـــا ومقـــررا
- د. ولد الصديق ميلود.....عضـــوا مناقشـــا

السنـــة الجامعيـــة: 1436هـ - 1437هـ

2015 م – 2016 م

شكـــــر وتقديـــــــر

ذكر ابن ابي الدينار عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه أنه قال لرجل من همذان: "ان النعمة موصولة بالشكر والشكر يتعلق بالمزيد، وهما مقرونان في قرن، فلن ينقطع المزيد من الله حتى ينقطع الشكر من العبد".

فاللهم لك الحمد حتى يبلغ الحمد منتهاه.

الحمد لله، الحمد لله، الحمد لله، حمداً يليق بمقامه عز وجل

بادئ ذي بدأ الشكر لله سبحانه وتعالى على منّه وتوفيقه في انجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل رغم أن عبارات الشكر قليلة وعاجزة عن التعبير عن مدى امتناني للأستاذ العطري علي على توجيهاته وارشاداته القيمة، ليس فقط اثناء الاشراف على المذكرة بل على تواضعه طوال المشوار الجامعي.

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر إلى:

لجنة المناقشة على قبول مناقشة المذكرة.

جميع أساتذة قسم علوم سياسية والعلاقات الدولية.

شكر خاص للأستاذ الدكتور خداوي محمد، الأستاذ بن زايد محمد، والدكتور شاربي محمد، الأستاذ بن حادة لخضر، والدكتور الفاضل ولد صديق ميلود، والأستاذ شباني مصطفى.

الإهـــــــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الغالي وأمي الحبيبة.

الى اخوتي عبد الرحمان ومحمد واخواتي فاطمة ووردة ومختارية.

إلى اعز الناس إلى قلبي عثماني إبراهيم، قويدري اكرام، وسيلة، نجوى، خديجة، لطيفة، مريم، زهرة فلاح، علام بوبكر، زياني سميرة.

إلى روح عمي الطاهرة معمر.

فـــاطنـــــــة

مقدمة

مقدمة.

في العشرية الاخيرة من القرن الماضي عرف حقل العلاقات الدولية تطورا كبيرا حيث ظهرت تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية القت بظلالها على العالم بأسره، وحوض البحر الأبيض المتوسط بحكم موقعه وخصوصيته الحضارية تأثر بهذا التغيير مما فرض عليها تحديات كبيرة في ظل اللاأمن واللااستقرار، فنجد المنطقة المغاربية والتي تعد ذات علاقات خاصة مع المجموعة الأوروبية بحكم العلاقات التاريخية التي يمثل الاستعمار قوامها واحد اهم فصولها، وانعكاس الميراث الاستعماري على العلاقات بين الطرفين، بالإضافة الى القرب الجغرافي الذي عزز العلاقات وطورها مع وجود عوامل أخرى منها التقارب الثقافي والعلاقات الاقتصادية، هذا التغيير وجدت الدول الأورو مغاربية نفسها امام ظروف سياسية واقتصادية وامنية متسارعة الخطورة وسلبية النتائج خاصة ما تعلق بالإرهاب والهجرة.

في ظل هذا الوضع القائم ونتيجة لمعرفة وإدراك الدول الاورو مغاربية بنتائج هذا الوضع وتبعاته، سارعت الى إيجاد حلول تجنبها الدخول في أزمات امنية تهدد وجودها، وكان الحل بإقامة شراكة أورو متوسطية هدفها الأساسي إقامة منطقة آمنة ومستقرة سياسياً ومزدهرة اقتصادياً، كل هذا في ظل وجود جو من التعايش والتفاهم بين شعوب المنطقة.

- **إشكالية الدراسة:**

بما أن موضوع الدراسة يتمحور حول السعي لفهم حقيقة العلاقات التي تجمع بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية وهذا في مختلف الحوارات والمبادرات التي جمعت الطرفين، وعليه نطرح الإشكالية الجوهرية التالية:

- هل تعبر العلاقات الأورو مغاربية عن إطار شراكة متبادلة أم هي محاولات احادية لتعميق التبعية؟

من هذه الإشكالية الرئيسية نصوغ جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ✓ ماهي اهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها لعلاقات الأورو مغاربية؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن إقامة علاقات متماسكة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي في ظل الفوارق الكبيرة بين الطرفين؟

- ✓ فيما تتجلى مظاهر الشراكة والتبعية في العلاقات الأورو مغاربية؟
- ✓ ما هي الابعاد الحقيقية للمبادرات التي طرحتها دول الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية؟
- ✓ ما هي التحديات التي تواجه العلاقات الأورو مغاربية؟

- **فرضيات الدراسة:**

في سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليلها تصوغ الفرضيات التالية:

- ✓ العلاقات الأورو مغاربية هي علاقات شراكة وتعاون مبنية أساسا على الاعتماد المتبادل.
- ✓ مشروع الشراكة الأورو مغاربية يهدف الى تكريس التبعية وتعميق الفجوة بين شمال وجنوب المتوسط.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

وقع الاختيار على موضوع العلاقات الأورو مغاربية بين الشراكة والتبعية لعدة اعتبارات منها الذاتية والموضوعية.

- **الأسباب الذاتية:**

أي بحث علمي لا يخلو من ميولات شخصية للباحث خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، واختيار هذا الموضوع جاء نتيجة رغبة ذاتية من أجل فهم أسرار هذه العلاقات والخوض في تداعياتها، بالإضافة الى الانتماء إلى المغرب العربي الذي هو طرف في المنطقة المعنية بالحوار.

- **الأسباب الموضوعية:**

ان علاقات المغرب العربي بالشريك الأوروبي تعد موضوع محوري يحتاج الى التقصي والبحث المتواصل لمعرفة أسباب قيامه، وعوامل قوته وأسباب فشله.

التخلف والضعف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشه المغرب العربي في مقابل التطور والرفاه الذي يتمتع به الاتحاد الأوروبي والقوة السياسية التي يتمتع بها في الساحة السياسية

الدولية، رغم ارتباط الطرفين بعلاقات شراكة تبدوا في نصوصها ومواثيقها عادلة وشاملة لمحاور الشراكة والتعاون ومربحة لكلا الطرفين، هذه التناقضات تدفع الى البحث أكثر في طبيعة العلاقات.

موجة التكتلات التي يشهدها العالم خاصة بعد الحرب الباردة والتوجه الجماعي نحو إقامة علاقات شراكة زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل التي اصبحت الميزة الطاغية في ظل السيطرة الليبرالية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذا الموضوع في انه محاولة لتحليل العلاقات الاورو مغاربية، والتي أصبحت شكل من اشكال العلاقات الاقليمية التي تميز العالم الحديث، وباعتبارها تساعد أطراف المعادلة على مواجهة التحديات بشكل جماعي.

- **اهداف الدراسة:**

أهداف علمية:

- إن ظاهرة التعاون بين الدول تعتبر من المواضيع الجوهرية في حقل العلاقات الدولية، وهي تندرج ضمن الدراسات الإقليمية، وتهدف إلى تقديم إيجابات ونتائج علمية تساعد على فهم وتفسير وتحليل طبيعة العلاقات الأورو مغاربية، انطلاقا من مبادرة الشراكة.

- رؤية علمية أكاديمية حول ظاهرة الشراكة بين الطرفين وتقييم مدى فاعليتها.

أهداف عملية:

- إن الهدف الذي بنيت عليه الدراسة هو الكشف عن طبيعة العلاقات ومحاولة موازنة مظاهر الشراكة ومظاهر التبعية والحكم على طبيعة العلاقات.

- كما تهدف الدراسة إلى إعطاء دفع للتعاون الإقليمي ومحاولة الكشف عن نوايا الطرفين وأسباب دخول كل طرف في الشراكة.

- **الدراسات السابقة:**

موضوع العلاقات الأورو مغاربية موضوع متشعب ويستقطب اهتمام العديد من الباحثين والمحللين والدارسين، هذا بالنظر الى افرازات الحرب نهاية الباردة وتغير موازين القوى على المسرح الدولي ولعل أبرز الدراسات حول هذا الموضوع:

- دراسة عبد الفتاح الرشدان الموسومة بعنوان: "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، جاء في هذه الدراسة استعراض وتحليل للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي المتوسطي.

- دراسة علاوي محمد لحسن المعنونة بـــ "اتفاقية شراكة أورو عربية: شراكة اقتصادية...أم شراكة واردات"، هذه الدراسة جاءت لإسقاط الضوء على اتفاقيات الشراكة التي جاءت بها الدول الأوروبية.

- دراسة برد رتيبة والتي هي عبارة عن مذكرة ماجيستير بعنوان "الحوار الأورو متوسطي من مسار برشلونة إلى 5+5"، تناولت فيه الباحثة دراسة عامة عن البحر الأبيض المتوسط من حيث الخصائص والأهمية بالإضافة إلى التنافس الدولي على الحوض المتوسطي، كما تطرقت الباحثة إلى سياسات جديدة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي منها مسار برشلونة ومجموعة 5+5 والاتحاد من أجل المتوسط.

- كتاب "le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone" للباحث والمفكر Bichara khadra تعرضت الدراسة إلى مجموعة المبادرات التي جمعت الدول الأوروبية بدول المغرب العربي من خلال التعريف بها وذكر أهم ما جاء فيها من أهداف.

- كتاب معنون بـــ:" Après Barcelone… le Maghreb est nécessaire" الصادر سنة 1996 للمؤلف fathallah Oualalou جاء في هذا الكتاب التحديات التي تواجه الدول المغاربية في ظل المشروع الأورو متوسطي كما تضمن تحليل العلاقات الاقتصادية بين طرفي الشراكة.

- **الإطار النظري:**

في تحليل هذه الدراسة التي تجمع بين متغيرين أساسيين هما الشراكة والتبعية مما دفعنا الاستعانة بمقاربتين هما:

- **المقاربة الليبرالية:** تندرج هذه المقاربة لإبراز دور المؤسسات الدولية في التقليل من النزاعات وتحقيق الأمن الدولي، كما تأكد على اهمية الاعتماد المتبادل في توفير الازدهار الاقتصادي، تعزز هذا الطرح بعد نجاح التجارب التكاملية خاصة الاتحاد الأوروبي.
- **المقاربة الماركسية:** جاءت هذه المقاربة لثورة على الافكار الليبرالية انطلاقا من انتقاد السياسات الدولية المكرسة للهيمنة من خلال تقسيم العالم إلى دول المركز ودول المحيط.

- **الإطار المنهجي:**

من اجل اختبار صحة الفرضيات المطروحة وللإلمام بكافة جوانب الموضوع محل البحث، اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المناهج أهمها:

- **المنهج الوصفي:**

الذي هو الطريقة العلمية التي يستند عليها الباحث اثنا دراسته لظاهرة اجتماعية معينة، وهذا وفقا لمجموعة من الخطوات والمراحل البحثية المحددة يتم من خلالها تجميع المعلومات والبيانات اللازمة ومن ثم تنظيمها وتحليلها من اجل معرفة أسباب هذه الظواهر، كما أن المنهج الوصفي هو أحد اكر المناهج العلمية استخداما في العلوم الإنسانية بصفة عامة وميدان العلوم السياسية بصف خاصة، وعلى هذا الأساس قامت هذه الدراسة على وصف الشراكة الأورو مغاربية واطرافها بغية التوصل الى تفسير يبين طبيعة هذه العلاقات.

- **المنهج التاريخي:**

هو الاخر أحد المناهج التي تحظى بأهمية بالغة في ميدان العلوم الإنسانية وهذا لكون الظاهرة الإنسانية مرتبطة بالتاريخ، ونظرا لأهمية هذا الأخير في الدراسات السياسية كان لزام علينا الاستعانة بهذا المنهج في هذه الدراسة، وهذا من خلال العود الى تاريخ العلاقات الأورو مغاربية والتقصي لبدايات تشكل العلاقات بين الطرفين وتتبع تطورها، من اجل الوصول الى أسباب ودوافع هذه الشراكة.

- **المنهج المقارن:**

جاء اعتمادنا عليه قائم وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة التي تتطلب اجراء مقارنات بين المفاهيم والمبادرات المقترحة في إطار العلاقات الاورو مغاربية.

- **إطار مفاهيمي:**

لا يمكن الخوض في أي موضوع دون التطرق إلى المفاهيم ذات الصلة بالموضوع ولما أن الدراسة تناولت العديد من المفاهيم السياسية ولعل أهمها:

- **الشراكة:** هي أحد السبل المتبعة من قبل الدول خاصة في ظل العولمة والنظام الدولي الجديد، تقوم أساسا على التعاون المتبادل والمتوازن لتحقيق اهداف مشتركة

- **الاعتماد المتبادل:** هو الأداة الأساسية المعبرة عن الشراكة حيث يعني الوضعية التي تكون فيها اطراف هذه الشراكة مرتبطان ببعضهما البعض حيث يتأثر كل طرف بالطرف الآخر سواء بالإيجاب أو بالسلب، ويخلق شبكة من علاقات المعقدة.

- **التبعية:** على النقيض من الشراكة فالتبعية في الحالة التي يكون فيها طرف تابع لطرف آخر، وخاضع لهيمنته وفي المعاملات المختلفة بين الطرفين يظهر عدم التكافؤ الاعتماد الكلي للطرف التابع.

- **تقسيم الدراسة:**

إن الإشكالية المطروحة فرضت تأسيسا منهجيا شكل الإطار العام والهيكل الكلي للدراسة حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول اطار نظري وتاريخي للعلاقات الأورو مغاربية تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول النظرية الليبرالية وأهم اسهاماتها في العلاقات الدولية وتعريف الشراكة والاعتماد المتبادل والمبحث الثاني جاء فيه النموذج الماركسي بأهم اسهاماته النظرية بالإضافة إلى تعريف التبعية والتبادل اللامتكافئ، أما المبحث الثالث فقد كان خاص بالخلفية التاريخية وعذا بالعودة إلى فترة الاستعمار وطبيعة العلاقات بين الطرفين خلالها، ثم الخوض في العلاقات بعد انتهاء الاستعمار والتوجه نحو التعاون، أما الفصل الثاني فقد وسم بمسار العلاقات الأورو مغاربية وهو بدوره تضمن ثلاثة مباحث جاء فيها ابرز مبادرات الشراكة الأورو مغاربية وهي مسار

برشلونة ومجموعة 5+5 والاتحاد من اجل المتوسط، بالنسبة للفصل الثالث فهو تقييم لهذه المبادرات المطروحة من خلال اعتماد ثلاثة مباحث جاء في الاول الحديث عن مظاهر الشراكة في مختلف المجالات، اما المبحث الثاني فقد ركز على مظاهر التبعية في العلاقات الأورو مغاربية، في حين خصصنا المبحث الثالث لإبراز أهم التحديات التي تواجه الشراكة الأورو مغاربية وحاولنا تقديم مجموعة من الحلول البديلة لتفعيل الشراكة وكذلك التنبؤ بمستقبل العلاقات بين الطرفين.

صعوبات الدراسة:

ان أي بحث لا يخلو من الصعوبات، حيث يتفاوت حجمها وتأثيرها على مسار البحث وقيمته، ويمكن ابرازها في تنوع المراجع وتعددها وصل أحيانا إلى الاختلاف في الأفكار والتحليلات.

الفصل الأول

التأصيل النظـــري والتاريخـــي

للعلاقات الأورو مغاربية

تمهيد:

مفهوم العلاقات الدولية عند التقليديين كان محصورا في التفاعلات الحاصلة بين الدول القومية فقط، لكن بعد ظهور فواعل جديدة وتعقد الساحة الدولية وتشابك العلاقات تم توسيع المفهوم ليشمل فواعل جديدة تمارس التأثير في الساحة الدولية.

وكغيره من العلوم الأخرى يتضمن حقل العلاقات الدولية مجموعة كبيرة من النظريات والإسهامات الفكرية التي أثرت ميدان العلوم السياسية بصفة عامة وحقل العلاقات الدولية بصفة خاصة ومن بين النماذج النظرية التي اجتهدت في تحليل الظواهر الدولية نجد المدرسة الليبرالية التي هي نموذج معرفي عمل على تفسير سبب ظاهرة الحرب وتقديم حلول لتفاديها وإحلال السلام العالمي.

أما النموذج الماركسي والذي هو خلافا لليبرالية جاء في تحليله للعلاقات الدولية على أنها علاقات تبعية واستغلال بين دول المركز الرأسمالية المتطورة، ودول المحيط المتخلفة.

بالنسبة إلى العلاقات التي جمعت الدول المغاربية بالدول الأوروبية نجدها تتراوح بين التبعية التامة من جهة والاستغلال من جهة اخرى. ومثل هذا الوضع مرحلة الاستعمار التي تعرضت لها دول المغرب العربي من طرف الدول الأوربية. ونهاية الاستعمار خلقت نوع جديد من العلاقات بين الطرفين في محاولة من الدول المغاربية لتحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة الدول الأوروبية المحافظة على العلاقات الاقتصادية التي كانت تجمعها بالطرف المغاربي.

المبحث الأول: الاتجاه الليبرالي في تحليل العلاقات الدولية.

الليبرالية لها إسهامات كثيرة في الدراسات السياسية وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص ونقطة الانطلاق في الفكر الليبرالي بجميع أطيافه هي الحرية وتحقيق رفاه الفرد، وهي أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيم التعاون الدولي.

المطلب الأول: لمحة عن المدرسة الليبرالية وتطورها.

ترجع جذور الليبرالية إلى الأفكار والمبادئ التي تزامنت مع ظهور الرأسمالية في الغرب، خاصة في القرن السابع عشر من خلال إسهامات **جون لوك John Locke**1689، و**جون جاك روسو Jeau Jacque Rousseau** حيث كانت الليبرالية مستندة على مبادئ عامة ونظرة شاملة بما معناه أنها كانت تصور فلسفي.[1]

ويرجع **جون ماكميلان John Macmillan** جذور الليبرالية إلى الموروث المسيحي ــ اليهودي، حيث يعتبر ايراسموس أهم الليبراليون الذين أدانوا الحرب، هذا وقد دعا **وليام بين Willam Penn** إلى إنشاء برلمان أوروبي مخوّل بحل النزاعات على أن يعكس التمثيل النسبي لكل دولة.

وبشكل عام مرت الليبرالية بمرحلتين هما الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة.

والليبرالية الكلاسيكية تتضمن ثلاث توجهات أساسية هي:

- **الليبرالية الدولية Ideational Liberalism:**

من أبرز روادها **إيمانويل كانط Immanuel Kant** و**جيريمي بنتام Jeremy Bentahm.**

يرى **كانط Kant** أن تحقيق السلام الدائم يتم استنادا إلى ثلاثة عناصر وهي:

- تغيير ثقافة ووعي الأفراد من وعي فردي إلى وعي جمعي.
- إقامة جمهوريات دستورية تسمح بتجسيد الإرادة الشعبية وتميل إلى السلم والتصويت ضد الحرب لأنها المتضرر الوحيد منها.

[1] أشرف منصور، "الليبرالية جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية"، سلسلة الفكر، ص 23.

- وجود اتفاقيات فيدرالية بين الدول تكون بمثابة معاهدة للسلام الدائم بين الدول.[1]

كما أكد **بنتام Bentahm** في كتابه "مقدمة في الأخلاق العامة" على ضرورة قيام دول فيدرالية وإنشاء محكمة دولية يسند لها حل النزاعات، كما يؤكد على ضرورة استبدال الولاءات والهويات القديمة بأخرى جديدة، تعمل على خلق التعايش والاستقرار وقد استشهد DIET الألماني، والاتحاد السويسري اللذان تمكنا من السيطرة على النزاعات واحتواءها وهذا بدوره أدى إلى خلق مجتمعات سليمة .[2]

- **الليبرالية المثالية Idealism:**

يعتبر **وودرو ويلسن Woodrow Wilson** رائد هذا الاتجاه الذي يرى أن إنشاء مؤسسة دولية من شأنه إزالة الفوضى ونشر السلام، واستشهد بالدور الذي تلعبه المؤسسات الداخلية للدولة في الحد من الفوضى.

والمثالية كمشروع فكري، جاءت لإعطاء حل لتجنب الحرب والوقاية منها ولتحقيق ذلك اقترحت المثالية إلغاء الدبلوماسية السرية وكذا سياسة الأحلاف العسكرية.

في المقابل اقترحت إنشاء نظام للأمن الجماعي **Collective security*** تجسده المنظمات الدولية، كما ترى المثالية أن السلام ليس جزء من النظام الطبيعي بل لابد من صنعه. [3]

---

[1] عبد العالي عبد القادر، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية"، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص25.

[2] محمد الطاهر عديلة، "الحقل النظري العلاقات الدولية؛ دراسة في المنطلقات والأسس"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015)، ص160.

* الامن الجماعي: هو تصور ليبرالي تم اقتراحه كبديل للأمن القومي من خلال انشاء منظمات ومؤسسات دولية والتي هي مجموعة الآليات التي تتبعها الدول لمنع حدوث اعتداء أو قمعه من دولة على دولة اخرى، والمبدأ الاساسي الذي يقوم عليه المفهوم هو:"الفرد في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد"، ويعتبر ايمانويل كانط Immanuel Kant أبرز رواد هذا الطرح في القرن 18.

[3] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص26.

والأساس الذي ترتكز عليه المثالية هو تبني نظام دولي يستند إلى قانون وقواعد عادلة تخدم السلم والأمن.[1]

- **الليبرالية المؤسسية Liberal Institutionalism:**

تفترض المؤسسية أن وجود المنظمات الدولية وزيادة انتشارها، هذا سيؤدي إلى تداخل العلاقات وتشابكها وزيادة الاعتماد المتبادل وتغير مصالح الدول نحو مصالح مشتركة، كما أنها تتكلم على أن السلام هو مسار من التكامل والتعاون بين الدول.

- **والليبرالية الجديدة New Liberalism:**

هي إعادة بناء لليبرالية الكلاسيكية وثمرة لتطورها، وقد شهدت تطورا في السبعينات، ويتم تعريفها في إطار نشر القيم الرأسمالية واقامة المؤسسات الديمقراطية الغربية[2]، وهناك ثلاثة توجهات لليبرالية الجديدة:

- **الليبرالية الدولية الجديدة:**

أكدت على مسألة السلام الديمقراطي، كما عملت على تطوير أفكار كانط Kant، حيث ترى أن الدول الديمقراطية تميل إلى السلام مع بعضها البعض، من أنصار هذا الطرح **مشيل دويل Michael Doyle** و**فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama**، والذي يؤكد لأن الإيديويوجية الليبرالية انتصرت على باقي الايديولوجيات لأنها ألغت التميز واللامساواة بين الأفراد.

- **الليبرالية المثالية:**

تتجه في الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي، ترى أن السلام والعدالة لا يمكن تحقيقهما بطريقة تلقائية، والسلام لابد من صنعه وتصميمه.

---

[1] جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011)، ص 24 ــ 25.

[2] حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي ــ النيو ليبرالي مضامين الصعود الصيني: دراسة في الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008، ص31.

ويرى ريتشارد فالك Richard Falk أن العولمة من الأسفل بمعنى المجتمع المدني الدولي من شأنه المساهمة في نشر الديمقراطية عبر أجهزته المدافعة عن البيئة وحقوق الإنسان.

- **الليبرالية المؤسسية الجديدة:**

أنصارها يركزون على المؤسسة الدولية عند نشوئها وتقوى ويصبح لها قدرة على الاستمرارية، ومستقلة على الفواعل المشاركة فيها، وأعطوا مثال عن حلف الشمال الأطلسي NATO حيث نشأ كحلف دفاعي ثم ساهم في تغيير السياسة الدولية، لأنه أصبح مؤسسة أمنية قائمة تؤدي عدة أدوار ووظائف.

يرى ستيف سميث Steve Smith وجون بايليز John Baylisأن المؤسسة الليبرالية تنطلق من:

- ✓ التوجه التعددي في العلاقات الدولية منها الفواعل المؤسسية.
- ✓ الأناركية في واقع العلاقات الدولية تدفع نحو تعاون أكثر.
- ✓ الدور المتوقع لعملية الاندماج والتكامل في بعض المناطق أو ما يسمى بالمفعول الانتشاري للتعاون (ميكانيزم الانتشار).[1]

المطلب الثاني: افتراضات النموذج الليبرالي.

على مدى تاريخها كان لليبرالية إسهامات عديدة وفي جميع المجالات خاصة حقل العلاقات الدولية وبالتحديد الجانب السياسي والاقتصادي، وهذا في سعيها إلى تفسير العلاقات الدولية ومحاولة إرساء السلم والأمن الدوليين.

حيث في **الجانب السياسي** ومن اجل عالم يسوده السلام يرى الليبراليون أن القضاء على آفاق الحرب تقع على عاتق تفضيل الديمقراطية على غيرها من أنماط الحكم.[2]

---

[1] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 28 ــ 30.

[2] Stephen M Walt،" International Relations: One World Many Theories "، Foreign Policy ، Spring 1998 ، P56.

أبرز رواد هذا الطرح **ايمانويل كانط Kant** ووودرو ويلسن **Woodrow Wilson**.

من خلال تعميم نموذج الدولة الصالحة، وهذا بنشر الديمقراطية لأن الديمقراطية تعبير عن الإرادة الشعبية، وبالتالي فإنه ولتفادي الفوضى والحرب لابد من تبني الديمقراطية على اعتبار أن الفوضى سببها الدول غير الديمقراطية.

ضرورة وجود مؤسسات دولية مخولة بتنظيم المجتمع الدولي، تعمل على بلورة القانون الدولي للسلام.[1]

تعتبر الليبرالية الفرد والجماعة فواعل أساسية في السياسة الدولية بحيث أن السلوك الذي تنتهجه الدولة يعكس مصالح وحاجات الأفراد.[2]

حسب الليبرالية الحرب ليست مسألة حتمية في العلاقات الدولية، ويمكن تفاديها باستئصال الفوضوية وتكاثف الجهود وبذل جهد جماعي هو الكفيل بذلك، وفي هذا الصدد شرعت الليبرالية دخول الدول في الحرب في حال الدفاع عن النفس أو لحماية حقوق الإنسان ووقف انتهاكها، كما أن الديمقراطيات غالبا لا تتصارع فيما بينها وتلجأ لمحاربة الدول الاستبدادية دفاعا عن النفس.

في حال وجود نزاع تفرض الليبرالية استخدام الوسائل السلمية، إذا فشلت جميع الوسائل السلمية في فض النزاع تلجأ إلى استخدام الأداة العسكرية والتي بدورها خاضعة لقيود، حيث أن الدولة المبادرة باستخدام القوة العسكرية لا تقوم بذلك منفردة بل يكون هذا في إطار جماعي وبتفويض من سلطة دولية قانونية، في حال لجوءها إلى القوة قبل استخدام كافة القنوات السلمية فإن الليبرالية تجرم استخدام القوة العسكرية وتعتبره عمل غير مشروع.[3]

أما في **الجانب الاقتصادي** فقد عمدت الليبرالية إلى تفضيل التجارة على الاكتفاء الذاتي من خلال خلق تجارة الخارجية تساهم في توسيع نطاق الاتصالات، ورفع مستويات التفاهم بين شعوب العالم وتشجيع الصداقة الدولية.

---

[1] عامر مصباح، "العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى"، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2008، ص85.

[2] Endew Maravscik," Liberal International Relations Theory", A scientific Assessment, in Colin Elma & Miriam Fendins Elma, Progress in international relations theory, Appraising the Field, Cambridge: MIT Press, 2003, P161.

[3] جهاد عودة، "النظام الدولي، نظريات واشكاليات"، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع 2005، ص55 ــ 66.

كما تخلق علاقات الاعتماد المتبادل التي من شأنها تعزيز التفاهم بين الشعوب وتخفيف حدة الصراع،[1] هذا لأن الدول تدخل في علاقات تعاون وبالتالي تتجنب الدخول في حرب مع بعضها البعض، على هذا الأساس فإن النظام الليبرالي يجعل من الاعتماد المتبادل هو أصل الاستقرار والازدهار وبالتالي تدعيم السلم.[2]

ويعتبر **آدم سميث Adam Smith** زعيم هذا الطرح حيث استعرض في كتابه " ثروة الأمم " فوائد التجارة الذي يسمح بتقسيم العمل.

مثال: لدينا انجلترا والبرتغال تنتجان النسيج والقمح كما هو موّضح في الجدول.

جدول رقم 01: نفقات الانتاج المقدرة بساعات العمل.

البلد / السلعة	النسيج	القمح
انجلترا	04 دولار	02 دولار
البرتغال	08 دولار	01 دولار

المرجع: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر2007، ص32.

في هذا المثال:

- تنتج انجلترا النسيج بتكلفة قدرها 4 دولار للوحدة.
- البرتغال تنتج النسيج بتكلفة قدرها 8 دولار للوحدة.
- انجلترا تنتج القمح بتكلفة قدرها 2 دولار للوحدة.
- البرتغال تنتج القمح بتكلفة قدرها 1 دولار للوحدة.

[1] Stephen M Walt، op. cit. P62 64.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص85.

ما يمكن ملاحظته هو أن النسيج في انجلترا منخفض عن إنتاجه في البرتغال، أما كلفة القمح في البرتغال فهو اقل من إنتاجه في انجلترا.

وعليه فمن الأفضل لإنجلترا التخصص في إنتاج النسيج ومبادلته بالقمح الذي من الأفضل للبرتغال التخصص في إنتاجه.[1]

كما يرى **سميث Smith** أن حرية التجارة والحرية الاقتصادية هي السبيل نحو تحقيق السلام العالمي لأن حرية التجارة أمام الجميع تحول الصراع الاستعماري إلى تنافس شريف، والأفراد في سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم يخدمون الصالح العام (ميكانيزم اليد الخفية وجهاز الأثمان).[2]

المطلب الثالث: تعريف الشراكة والاعتماد المتبادل.

ظاهرتي الشراكة والاعتماد المتبادل يعتبران السمة البارزة في النظام الدولي المعاصر، نظرا للتحولات التي يشهدها العالم ونتيجة للثورة التكنولوجية في النقل والاتصالات.

تعريف **الشراكة Partenariat:** دخل هذا المصطلح القاموس سنة 1987 وجاء كما يلي: تعريفها بأنها نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين،[3] وقد طرح الرئيس الفرنسي Francois Mettirant مفهوم الشراكة Partenariat في طابعه الاقتصادي في الثمانينيات.

يمكن اعتبارها مصطلح اقتصادي وقانوني يعكس اتفاق وتعاقد بين طرفين أو أكثر، وهذا من أجل تحقيق مصالح وأهداف مشتركة هذا مع تقاسم الجهود اللازمة لتحقيق المنفعة المشتركة.[4]

---

[1] مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر2007، مرجع سابق، ص32.

[2] هاشم نعمة، "قراءة في كتاب "الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية" 2 ــ 3، السبت 19 نوفمبر 2011، 13:07.

[3] Marie Françoise Lambouze, le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, conflit et convergences, Bruxelles: bryllant, 2000, p48.

[4] هويدي عبد الجليل، "انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر"، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013)، ص 37.

يمكن تعريف الشراكة بأنها وسيلة تتبعها الدول في علاقاتها مع بعضها البعض، في إطار تعاوني من اجل تحقيق مشروع معين، وهذا في اختصاص معين ولإنجاح مشروع الشراكة لابد من توفير جميع الإمكانيات اللازمة وكذا تكثيف الجهود والكفاءات هذا مع تحمل جميع تداعيات هذه الشراكة بصفة متساوية ومتعادلة بين أطراف الشراكة.

للإشارة فإن مفهوم الشراكة يختلف باختلاف القطاعات القابلة للتعاون، وباختلاف الأهداف المسطرة، لكن الشيء الثابت في الشراكة هو وجود أجهزة وهياكل دائمة، بالإضافة إلى المصالح المشتركة.

ومن بين أهم المفاهيم التي نادت بها الليبرالية

- الاعتماد المتبادل Interdependence

وهو يعني وجود حالة تكون فيها الدول والشعوب مقرونة ومتأثرة بالقرارات التي تتخذها الدول والشعوب الأخرى.

وحسب المدرسة الليبرالية فالاعتماد المتبادل هو وسيلة تحقق للمجتمع الدولي السلام وهذا لأن وجود علاقات تجارية واقتصادية بين دولتين أو أكثر تمنعهما من محاربة بعضهما البعض، كما أن الاعتماد المتبادل يحدث علاقة تبادلية حيث حدوث أي تهديد لدولة تعتبره دولة أخرى تهديد لمصالحها، مما يدفعها إلى التدخل للوقوف في وجه هذا التهديد ومساعدة الدولة المهددة.[1]

جاء تعريف الاعتماد المتبادل Interdependence على أنه ظاهرة معقدة تتسم بالتعدد وهذا في مختلف الأبعاد سواء الإقليمية أو القارية أو العالمية، وكذا في مختلف القطاعات بحيث أنه يمس عديد القطاعات منها السياسة والاقتصاد وغيرها في الوقت نفسه.[2]

جوزيف ناي Joseph Nye يعرف الاعتماد المتبادل في العالم السياسي على أنه عبارة عن تبعية متوازنة وتأثير متبادل بين الفواعل الدولية.

[1] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 69 ــ 70.

[2] نادية مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1985، ص 17.

وفي تعريف **ج. ناي J.Nye** نجده يركز على نقطتين مهمتين هما:

- وجود علاقة تأثير وتأثر متبادلتين بين الأطراف ويتميز بثنائية الاتجاه في العلاقة التبادلية.
- المحرك الأساسي للاعتماد المتبادل هو الجانب الاقتصادي، في المقابل تشهد الساحة الدولية تراجع في الجانب الأمني والعسكري.[1]

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 182.

المبحث الثاني: الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية.

أفكار **كارل ماركس Karl Marx** لم تتناول العلاقات الدولية مباشرة، لكن الأسس والأفكار التي طرحها في تحليله للمجتمع الداخلي يمكن إسقاطها على المجتمع الدولي لأنها تكتسي الصبغة الدولية، وأتباع ماركس الذين جاؤوا من بعده عملوا على إتباع أسس مذهبه الفكري في محاولة منهم لتفسير ظاهرة العلاقات الدولية.

المطلب الأول: لمحة عن الماركسية وتطورها.

يعتبر **كارل ماركس Karl Marx** مؤسس الماركسية وينسب اسمها اليه وهذا النموذج بدوره عرف تطور عبر تاريخه ويمكن تقسيم الى مرحلتين أساسيتين هما الماركسية التقليدية والماركسية الجديدة.

- **الماركسية التقليدية:**

تزعمها **كارل ماركس Karl Marx** و**فريديرك انجلز Engels** في تفسيرهما للعلاقات الدولية يربطانها ببروز الطبقة العاملة وقد اعتمد على المادية الجدلية حيث المسيطر على النظام الاقتصادي يمكنه السيطرة على النظام السياسي والاجتماعي.

حسب الماركسية التاريخ البشري هو تاريخ الصراع والحرب والثروة وعمليات الإنتاج المتعاقبة تساهم في تطور المجتمع.

كما أن الماركسية التقليدية ترى في الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها سواء الحكومية أو الادارية، أداة في خدمة الطبقة المستغلة الحاكمة وهي تعمل على تحقيق مصالحها، أي أن الدولة هي جهاز أوجدته الطبقة البرجوازية لاستغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى، كما ترى أن الحروب والصراعات وجميع أشكال المنافسات بين الدول هي في الواقع منافسات بين الطبقات الحاكمة في هذه الدول.[1]

والماركسية التقليدية ركزت على مستوى الدولة في تحليل العلاقات الدولية، وتحديدا مفهوم الطبقة والصراع الطبقي...

[1] محمد مجدان، "تحليل العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم الاساسية والمدارس الكبرى"، دار المواهب للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، ص، ص 201 – 202.

- **الماركسية اللينينية (الامبريالية):**

ربط ماركس بين الحرب والامبريالية وبين القوى الاقتصادية لكنه لم ينّظر لظاهرة الامبريالية، وقد جاء من بعده أنصار الماركسية ونظروا للظاهرة وأهمهم **روزا لوكسمبورغ (Roza Luxemburg) وفلادمير لينين (Vladimir Lenine).**

اعطى **لينين (Lenine)** اهتمام كبير لمفهوم الامبريالية التي هي حسبه مرحلة متقدمة من الرأسمالية

وتجلت اسهاماته حول الظاهرة في كتابه "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية "سنة 1915 حيث يرى أن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة متطورة تتميز بأهمية تصدير رأس المال وهيمنة الاحتكار وهذه المرحلة تتسم بتقسيم العالم وزيادة اللامساواة بين الدول، وينتج عن هذا الوضع الصراعات.

وفي الأخير يخلص التحليل الماركسي لأن سبب الحرب المعاصرة هو الامبريالية الرأسمالية. [1]

- **الماركسية الجديدة New Marxism:**

كان وراء ظهورها عجز الماركسية التقليدية عن مواكبة التغيرات التي عرفتها الرأسمالية الجديدة وكذا الحاجات العملية والسياسية الجديدة، هذا مع المحافظة على التوجه الماركسي التقليدي وانطلقت من أهم انتقاد وجه للماركسية التقليدية وهذا بخصوص تركيزها على التركيبة الرأسمالية، وإهمالها للعلاقات التفاعلية التي تحصل بين النظام الرأسمالي وبين البلدان الأخرى.

كان أول ظهور لها في الفترة ما بين (1930 ــ 1955) وكانت في غالبها أبحاث اقتصادية وأهم المفكرين الذين أشرفوا عليها هم **بول بارون (Paul Paron) وسمير أمين (Samir Amine) وهاري ماك داروف (Harry Mac Daroff)**...وغيرهم).

انطلقوا من التساؤل التالي: لماذا الامبريالية الاقتصادية مازالت موجودة وتشهد انتشار، رغم انهيار سياسة الاستعمار؟ وارجعوا سبب ذلك إلى السباق نحو التسلح الذي يساهم في انتعاش الاقتصاد الرأسمالي، والمبادرة إلى اتفاق نزع التسلح من شأنه إضعاف الاقتصاد الرأسمالي.

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص266 ــ 267.

تضمنت الماركسية الجديدة نظريتان هامتان هما: نظرية التبعة، ونظرية المركز والمحيط.[1]

✓ نظرية التبعية:

عرف مفهوم التبعية تطورا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي وتبنى هذه النظرية باحثون من أمريكا اللاتينية لفهم التفاوت واللامساواة في الثروة والسلطة العالمية.

عمل رواد التبعية على تحليل ظاهرة التخلف، وجاء في تفسيرهم للظاهرة على أنها ظاهرة ظهرت وتطورت تزامنا مع ظهور وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، وعليه فإن التقدم والتخلف هما حالتين متلازمتين، وهذا لأن ظهورهما جاء مطرد ومتتابع، حيث بظهور التقدم ظهر التخلف.[2]

✓ نظرية المركز والمحيط (Centre and Periphery Theory):

أبرز روادها: **سمير أمين**، و**جندر فرانك (Gander Franc)**.

وللإشارة فإن هذه النظرية هي إعادة تسمية للتبعية، وهذا للتمييز بين نوعين من العلاقة في النظام الدولي

تفترض أن العالم مقسم إلى طرفين متناقضين هما: المركز Centre، ومحيط Periphery، حيث في الأول النظام الرأسمالي المسيطر على الاقتصاد العالمي تقوده الو. م. أ، وأوروبا الغربية (دول القلب)، والثاني يتضمن دول العالم الثالث المتخلفة الخاضعة للسيطرة الرأسمالية (دول تابعة)، والعلاقة التي تميز الطرفين هي علاقة استغلالية [3]

والملاحظ أن دول المحيط قد تكون قوية محليا، ولكن في تعاملها مع دول المركز تصبح ضعيفة وتابعة. ودرجة

التبعية للمركز تنعكس على الأوضاع الداخلية بحيث يضعف النظام السياسي لديها، كما تنتشر اللامساواة السياسية والاقتصادية بين الشرائح الاجتماعية.

---

[1] محمد مجدان، مرجع سابق، ص232.

[2] محمد طاهر عدبلة، مرجع سابق، ص 273.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص151.

ومنه فالعلاقة التي تجمع الطرفين هي علاقة عضوية بنيوية، تحتوي خلالها دول المركز دول المحيط، وتوجه وظائفها السياسية والاقتصادية وفقا لحاجاتها ومصالحها، هذا ما عبر عنه **Dos Santos** حيث يرى أن كل دولة من دول المحيط تؤدي وظيفة اقتصادية معينة، في إطار التقسيم الدولي للعمل، وهذه الوظائف تتجاوب مع حاجات ومصالح دول المركز.[1]

المطلب الثاني: افتراضات الماركسية.

- **الصراع الطبقي:**

هو الذي يحكم تاريخ المجتمع البشري كله، وعلاقات الإنتاج القائمة والتناقضات الطبقية هي التي تتحكم في نمو المجتمعات، وتؤدي إلى ظهور نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي معين وهو ما يسميه ماركس بالمادية الجدلية Dialictical Materialism.

أي أن وجود أسلوب إنتاج معين يؤدي إلى نموذج دولة أو طبقة معينة والذي بدوره يؤدي إلى الصراع، وهذا حسب ما جاء في بيان الحزب الشيوعي الماركسي الأول عام 1848: "لقد أدت الطاحونة اليدوية إلى قيام مجتمع السادة، مثلما أدى تطور الآلة البخارية إلى قيام مجتمع الرأسمالية الصناعية".

تزامن ظهور الدولة مع الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، مما نتج عنه استغلال الإنسان للإنسان وحسب الماركسيين فالدولة جهاز أوجدته الطبقة البرجوازية لحماية مصالحها الاقتصادية، كما تستخدمه كأداة لاستغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى، والقانون هو أداة تعبر عن إرادة الطبقة المسيطرة على حساب العامة.

كما ترى أن الحروب سببها التنافس بين الطبقات البرجوازية التي تقود الدول إلى الصراع لتحقيق مصالحها.[2]

وتولي أهمية للجانب الاقتصادي لأنه المحدد الأساسي للبناء الايديولوجي وحسبهم من يسيطر على الاقتصاد يسيطر على النظام الاجتماعي والسياسي...وغيره.

---

[1] محمد مجدان، مرجع سابق، ص 234.

[2] Stephen M Walt، "International Relations: One World Many Theories"، Old P P 124 - 132.

أساليب الإنتاج تعطي لفئة معينة امتيازات ومكاسب وتتحكم في وسائل الانتاج، وعليه فهناك طبقة مسيطرة طبقة مسيطر عليها وهذه السيطرة مؤقتة لأن التناقض الموجود يتمخض عنه صراع بين الطبقتين وتكون نتيجة الصراع نهاية الطبقة المسيطرة.

وأن تطور وسائل الإنتاج أدى إلى بروز الطبقة البرجوازية الرأسمالية التي استغلت تراكم رأس المال واستغلت الطبقة العمالية.[1]

السياسة الدولية هي انعكاس للسياسة الداخلية باعتبار الأطراف الفاعلة في كل منهما هي ملاك رأس المال.

التخلف ليس حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات دول العالم الثالث، ولكن مع ظهور النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر، وتزامن تخلفها مع تقدم الدول الرأسمالية التي استغلت اقتصاديات العالم الثالث.

ولفك الارتباط بين النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي والاقتصاد المحلي لابد من إزاحة الأنظمة السياسية واستبدالها بأخرى وطنية، وللحد من صراع الطبقات لابد من إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدالها بالملكية الجماعية.[2]

المطلب الثالث: تعريف التبعية والتبادل اللامتكافئ

انطلقت الماركسية في تفسيرها للعلاقات الدولية من عدة مفاهيم، حيث أولتها اهتماما خاصا ومن أبرز المفاهيم التي جاءت بها الماركسية مفهومي التبعية والتبادل اللامتكافئ.

وجاء **تعريف التبعية** على أنها الحالة التي تكون فيها دولة ما تابعة لدولة أخرى وهذا بسبب اعتمادها التجاري عليها مما يخلق علاقات لا متكافئة بينهما، كمل يؤثر على اتجاهاتها السياسية والاقتصادية.[3]

---

[1] Scott Burchill," Theories of International Relations", Third Edition, P 124.

[2] محمد مجدان، مرجع سابق، ص ص 189 – 200.

[3] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية **(انجليزي ــ عربي)**، ص 90.

في العلاقات الدولية هي ظاهرة يتم من خلالها فرض شروط على دول العالم الثالث من طرف الدول المتقدمة، وهذا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الاتفاقيات التجارية غير متساوية بالإضافة إلى سياسة الفوائد على الديون والدوران في حلقة خدمة الدين

يعرفها **توس سانتوس (Dos Santos)** بقوله: التبعية في الموقف الأول هي موقف شرطي Conditioning تكون فيه اقتصاديات مجموعة من البلدان مشروطة بتطور وتوسع مجموعة أخرى. من هنا فإن علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديين أو أكثر، أو بين تلك الاقتصاديات وبين نظام التجارة الدولية تصبح علاقة تابعة، حيث تتمكن بعض البلدان من التوسع من خلال الدفع الذاتي، بينما تتمكن بلدان أخرى لكونها في وضع تابع من التوسع فقط كانعكاس لتوسع البلدان المهيمنة، مما قد يفضي إلى تأثيرات ايجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة، وأيا كانت الحالة فإن الموقف الأساسي للتبعية يجعل تلك البلدان مختلفة ومستقلة.[1]

- **التبادل اللامتكافئ:**

يعود المفهوم إلى الدراسات الاقتصادية للمفكر **أرغيري ايمانويل (Arghiri Emmanuel)** في كتابه "التبادل اللامتكافئ" حيث يرى أن التبادل اللامتكافئ هو الحالة التي تجد فيها الدول الفقيرة والمتخلفة نفسها مجبرة على بيع ناتج كبير من ساعات العمل مقابل تقديم الدول الغنية على ناتج أقل من ساعات العمل وهذا في إطار السوق العالمية.[2]

وبالنسبة **سمير أمين (S. Amin)** فقد عرف التبادل اللامتكافئ بأنه الظاهرة المسيطرة على التجارة الدولية، كما يعرفه على أنه تبادل المنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بيم المنتجات.

من هذا التعريف يتضح أنه في ظل انخفاض أسعار المنتجات المصدرة من طرف الدول المتخلفة يكون تأثيرها أقل مما لو أنتجت في الدول المتقدمة ذات الأجور المرتفعة.

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 186.

[2] محمد عيسى عبد الله، "تهذيب الجزء الأول من كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية"، ط1، دار المنهل اللبناني 1419.

وهذا هو السبب الأساسي وراء التخلف وعليه فإن التبادل اللامتكافئ هو تفاوت في الأجور بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أثناء عمليات التبادل الدولي.[1]

المبحث الثالث: خلفية تاريخية للعلاقات الأورو مغاربية.

العلاقات التي جمعت الدول المغاربية بالدول الأوروبية عرفت مرحلتين حيث شهد المغرب العربي ظاهرة الاستعمار التي نتج عنها التبعية السياسية والاقتصادية، ثم بعد نيلها الاستقلال دخلت مباشرة في علاقات تعاون من أجل النهوض باقتصادياتها وعليه تم ابرام اتفاقيات جمعت الطرفين.

المطلب الأول: واقع دول المغرب العربي في فترة الاستعمار.

شهد القرن التاسع عشر ميلاد ظاهرة الاستعمار والتي كانت عبارة عن موجات توسع أوروبية شملت أجزاء كبيرة من العالم خاصة إفريقيا وآسيا، ولم يكن المغرب العربي استثناء حيث شهد هو الآخر هذه الظاهرة وهذا لعديد الأسباب أهمها تقوقع كل دولة مغاربية على نفسها مما سهل عملية احتلالها وكذلك العجز المالي في تلك الفترة الذي كانت تعاني منه دول المغرب العربي بسبب الفساد الذي دفع إلى الاستدانة من الخارج وبالتالي فرض شروط قاسية عليها م إخضاعها للاستعمار.

وكانت البداية باحتلال الجزائر سنة 1830 وهي اطول فترة استعمار في المغرب العربي دامت إلى غاية 1962، وكان استعمار مباشر من خلال القضاء على نظام الحكم وضم الجزائر وإلحاقها بالحكومة الفرنسية، وانتهجت فرنسا سياسة الإبادة، كما عملت على خلق طبقة موالية لها تعمل على خدمة مصالحها ورعايتها وهو ما عرف بالطابور الثالث كما عملت على محاربة الدين الإسلامي واللغة العربية، بالإضافة إلى إلحاق الاقتصاد الجزائري بنظيره الفرنسي من خلال استغلال الأراضي الجزائرية وتخصيصها الزراعة وإنتاج الحمضيات والكروم والحبوب وتحويله لخدمة الاقتصاد الفرنسي.[2]

---

[1] سمير أمين، ترجمة حسن قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص ص 103 ــ 110.

[2] العربي الزبيري، "تاريخ الجزائر المعاصر"، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص21.

أما تونس فقد تم فرض الحماية عليها سنة 1881، مع الإبقاء على نظام الحكم للأسرة الحسينية، واستمر إلى غاية 1956، خلال فترة الاحتلال تم توجيه الاقتصاد التونسي إلى زراعة الكروم والحمضيات والأشجار المثمرة لخدمة الاقتصاد الاستعماري.

وتلاه ضم موريتانيا إلى المجموعة الإفريقية الخاضعة للنفوذ الفرنسي (افريقية الغربية الفرنسية A.O.F) وكان فرض الحماية عليها سنة 1903 وعملت فرنسا على وضع نظام إداري يرعى مصالحها الاستعمارية واستقلت موريتانيا سنة 1960.

والمغرب هي رابع دولة مغاربية تتعرض للاحتلال الفرنسي حيث هي الأخرى تم فرض نظام الحماية عليها سنة 1912، وقد تركت الأسرة العلوية كنظام حكم في حين يمثل الإدارة الفرنسية المقيم العام الفرنسي.[1]

أما ليبيا فقد تعرضت للاحتلال الايطالي سنة 1911 والمراقبة الفرنسية على منطقة فزان والمراقبة البريطانية على طرابلس.

العلاقات التي جمعت الدول المغاربية المستعمّرة والدول الأوربية الاستعمارية هي علاقات تبعية سياسية واقتصادية بامتياز حيث ومنذ دخول الاستعمار إلى المغرب العربي عمل على القضاء على أنظمة الحكم إما باستبدالها تماما أو إبقاءها والعمل على إخضاعها للإدارة المحتلة، كما عمل في تطبيق سياسة فرق تسد التي اراد من خلالها تحييد دول المغرب العربي وفصلها عن بعضها البعض، كما قام بإدماج اقتصاديات الدول المغاربية في النظام الرأسمالي وادخل تعديلات عميقة على هياكله، باستخدام جميع الوسائل الإغرائية والقمعية كما عملت السلطات الاحتلالية على إلحاقه بالاقتصاد الاستعماري خاصة في مجال الزراعة أما الصناعة فقد تم توجيهها من خلال تصدير النشاطات المنجمية والاستخراجية كمواد أولية نحو الخارج أين يتم معالجتها .

[1] فادية عبد العزيز القطعاني، " الحركة الوطنية المغربية "، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 45.

في المقابل كان رد فعل دول المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي هو المقاومة وقد بدأت بالمقاومة الشعبية ثم تطورت إلى حركات تحرر وطنية اتسمت بالطابع المنتظم والتنسيق وبعد ذلك تم التوجه إلى الكفاح المسلح والذي توج بالاستقلال.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المغاربية بعد الاستقلال.

يعود تاريخ العلاقات الأورو مغاربية إلى معاهدة روما سنة 1957، وهذا حسب ما جاء في نص المادتين 277،238 على إقامة علاقات تعاونية بين الدول الأوروبية والدول النامية حديثة العهد بالاستقلال ومنها الدول المغاربية.

- **المغرب:**

تقدمت المغرب بطلب إلى المفوضية الأوروبية من أجل التعاون وكان الأول من نوعه 31 مارس 1969، حيث تم توقيع الاتفاقية لمدة خمس سنوات واقتصر مجالها على الجانب التجاري

كان الهدف منها إقامة إطار للتعاون المغربي الأوروبي التجاري ومن الناحية النظرية ضم الاتفاق كيانين لهما سيادة مطلقة ومتساويين أمام القانون الدولي، لكن الممارسة الفعلية تظهر العكس، حيث تطغى على العلاقات اللامساواة على المستوى الاقتصادي المجموعة الأوروبية تتمتع ببنيات رأسمالية معقدة تطمح لمضاعفة قوتها الاقتصادية أما المغرب فهو بلد سائر في طريق النمو وخصائص بنيته الاقتصادية ذات طابع فلاحي كما أنه خاضع للسيطرة الأجنبية.

وفي محاولة لتجاوز السلبيات في اتفاقية 1969، تم توقيع اتفاقية تعاون سنة 1976، دخلت حيز التنفيذ 1978، تضمنت أربعة مجالات للتعاون تجارية، اقتصادية، مالية تقنية، واجتماعية وهذا حسب نص المادة الثامنة من اتفاقية التعاون، في المجال التجاري كانت تهدف إلى النهوض بالمبادلات التجارية بين الطرفين وتقديم أحسن المبادلات بالإضافة إلى تكثيف الحركة التجارية، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من تخفيضات جمركية.[2]

[1] امحمد مالكي، "الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993، ص 125.
[2] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 50.

تميزت الاتفاقية بالطابع الشمولي لكنها لم تنعكس بالايجاب على الاقتصاد المغربي، ففي هذه الفترة نسجل انخفاض للصادرات الفلاحية المغربية من 56% سنة 1970 إلى 39.9% سنة 1979، وزيادة الواردات من المنتوجات الفلاحية والغذائية في نفس الفترة الزمنية من 9.5% إلى 13.4%.

- **الجزائر:**

بدأت المفاوضات مع المجموعة الأوروبية سنة 1965، لكن الطرفان لم يصلا إلى اتفاق، وكان أول تعاون للجزائر مع المفوضية الأوروبية سنة 1969، لمدة خمس سنوات ذا طابع تجاري والهدف منه النهوض بالمبادلات التجارية وزيادة نمو التجارة الخارجية بين الطرفين.

وبتاريخ 26 أفريل1976 تم توقيع اتفاقية التعاون والتي لم تحدد مدتها وكان الهدف منها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا وقد تضمن التعاون حسب نص المادة الثامنة الجانب التجاري الذي يقضي بتطوير المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث حصلت الجزائر على امتيازات أهمها تخفيض الرسوم الجمركية ما بين 20% إلى 100% على بعض المنتجات، وحرية دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية باستثناء بعض السلع التي طبق عليها نظام الحصص كالمنسوجات، وفي الجانب الاجتماعي تم تقديم تسهيلات للعمال الجزائريين في أوروبا.

وفي السبعينات تميزت العلاقات الأورو جزائرية بالجمود وهذا لأن العلاقات الجزائرية كانت موجهة للتعامل مع فرنسا على حساب المجموعة مما أثر على علاقاتها نع أوروبا.

- **تونس:**

منذ الاستقلال حرصت تونس على تقوية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع أوروبا.

كان أول اتفاقية مبرمة بين الطرفين سنة 1969 وجاء في مضمون الاتفاقية تنظيم المبادلات التجارية والاقتصادية كما تم بموجبها إعطاء امتيازات جبائية للسلع التونسية الموجهة للتصدير نحو المجموعة الأوروبية. ولكنها لم تحقق النتائج المرجوة.[1]

[1]Azzoum Mahjoub, Europe-Maghreb reperes et perspectives sut la creation dune zone de libre echange, cahier de gender, octobre 1994.p80.

وفي 26 مارس 1976 تم توقيع اتفاقية أكثر أهمية عن سابقتها لتشمل الجانب الاقتصادي والتجاري والاجتماعي.

اتفاقيات التعاون التي جمعت المجموعة الأوروبية مع دول المغرب العربي لم تنجح خاصة مع انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان إلى السوق الأوروبية وامتلاكها لمنتجات متشابهة للتي تنتجها الدول المغاربية، مما أدى إلى تقليص صادرات الدول المغاربية نحو أوروبا هذا من خلال تطبيق السياسة التفضيلية، مما جعل المنتجات المغاربية متعاقدة مع السوق.

مما زاد من حدة التبعية على المستوى التجاري اتجاه المجموعة الأوروبية وجعل الأخيرة تحقق أهدافها على حساب الدول المغاربية.[1]

المطلب الثالث: أبرز اطر التعاون في العلاقات الأورو متوسطية.

- **ندوة الأمن والتعاون في المتوسط:**

جاء الإعلان عنها في 1 أوت 1975 هذا الإعلان أكد على أهمية الامن في المتوسط وعلى ضرورة تكاثف الجهود بين أوروبا ودول المتوسط، وأعقب ذلك انشاء لجنة خاصة بحوض البحر الأبيض المتوسط يصطلح عليها بالندوة حول الأمن والتعاون في أوروبا، تم عقد ندوة بلغراد (1978 – 1979) لدعم الأمن والتعاون على نشر الاستقرار في المتوسط.[2]

- **الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط:**

تم عقد اول ندوة لها في 15 – 20 جوان 1992 بـــ Malaga كما تم عقد اجتماع ثاني لها بتاريخ 1 – 4 نوفمبر 1995 في لافاليت وهذه المبادرة وهذه المبادرة كانت محصورة في الدول المشاطئة للمتوسط، كما منح شرف المشاركة للقوات البحرية الامريكية والروسية، وبريطانيا، والمنظمة الفلسطينية بالإضافة إلى البرلمانات الدولية مثل البرلمان الأوروبي وللإشارة فالجزائر لم تشارك في هذه الندوة بسبب حل مجلسها.

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 50 ــ 51.

[2] Bichara Khadra, Le partenariat euro- méditerranéen : après la conférence de Barcelone, paris: l'harmattan, 1997, p.270.

جاء في هذه الندوة الدعوة إلى إقامة مراكز وأجهزة لحل الازمات وتسوية النزاعات بطرق سلمية، كما اكدت على ضرورة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لكن هذه الندوة فشلت بسبب رفض الولايات المتحدة الامريكية التي رات في الندوة تهديد لنفوذها المنطقة.

- **المنتدى المتوسطي Forum Mediterraneen:**

هو مبادرة فرنسية غير حكومية تضم إطارات من الإداريين والجامعيين والخبراء والسياسيين...من الدول الأوروبية ودول المغرب العربي، تم عقد أول اجتماع في الإسكندرية من 1- 4 جويلية 1994 بمشاركة عشرة دول متوسطية هي الجزائر، مصر، تونس، المغرب، إيطاليا، فرنسا، اليونان، البرتغال، إيطاليا، اسبانيا، هدف المنتدى المتوسطي هو ترقية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعنمل على تطوير المبادلات التجارية وتحسين علاقات الجوار والتعاون. [1]

- **مجلس المتوسط: le Conciel de la Mediterranee:**

هو مبادرة تقدم بها وزير خارجية مالطا في مارس1992، وفكرة الوزير تدور حول انشاء مجلس يضم دول المتوسط والمنظمات غير الحكومية مع فتح المجال للدول غير المتوسطية، ويقوم المجلس على أساس احترام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الانسان، وهدفه انشاء هياكل للأمن والتعاون في المتوسط وتسهيل تبادل الرؤى بين ضفتي المتوسط.

ما يمكن استنتاجه من المبادرات هو انها لم تكن مثمرة ولم تحقق أهدافها المسطرة، بل كانت مبادرات استكشافية عملت على إقامة علاقات تعاون والحوار المتوسطي، ولكنها مهدت لقيام مبادرات شراكة بين ضفتي المتوسط.[2]

---

[1] مصطفى بخوش :حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، ط 1 .القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزي 2006 ، ص 77.

[2] Azzouz Kerdoun, "La Sécurité en Méditerranée (défis et stratégies)", paris, publisud, 1995, p. 134.

خلاصــة:

من خلال استعراضنا لدوافع التنظير في العلاقات الدولية يتبين لنا أن المنظور الليبرالي ساهم في إرساء دعائم السلم والأمن الدوليين، من خلال طرحه لمجموعة من البدائل الكفيلة بذلك، جاء في مقدمتها تبني الديمقراطية كنظام للحكم بالإضافة إلى تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل والذي يتأتى بالدخول في علاقات شراكة.

أما المنظور الماركسي فقد جاء كرد فعل على الأفكار الرأسمالية ولانتقادها وتفسير التبعية والتخلف والامبريالية بأشكالها المختلفة، وحسبهم مرد ذلك كله تقسيم العمل والتخصص الدولي والتبادل اللامتكافئ.

والخلفية التاريخية التي حكمت العلاقات الأورو مغاربية هي علاقات تبعية بامتياز، وهذا منذ الحقبة الاستعمارية التي كانت اللبنة الأولى لإلحاق اقتصاديات دول المغرب العربي بالاقتصاد الأوروبي الذي تطور بفعل الاستغلال والنهب الذي مارسته القوى الاستعمارية، وحتى بعد تحررها ودخولها في اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية بقيت الدول المغاربية تعاني من التخلف بسبب فشل هذه الاتفاقيات وخدمتها للمصالح الأوروبية على حساب دول المغرب العربي.

الفصل الثاني

مسـار العلاقـات الأورو مغاربيـة

تمهيـــد:

إن استراتيجيات التعاون التي بادر بها الاتحاد الأوروبي منذ نشأته لم ترتقي إلى اقامة علاقات شاملة ومتوازنة بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك عملت الدول الاوروبية على صياغة نماذج جديدة اكثر فاعلية تحقق الشراكة وليس فقط التعاون، وللإشارة فإن العلاقات الأورو متوسطية هي العلاقات التي تجمع الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط والواقعة على ضفتيه، وحتى بعض الدول التي ليس لها منفذ على المتوسط لكنها عضو في مسارات الشراكة الأورو متوسطية، أما العلاقات الأورو مغاربية فهي العلاقات المحصورة بين الدول الأوروبية ودول اتحاد المغرب العربي، هذه الاخيرة سجلت حضورها في كافة مساعي الشراكة التي بادر بها الاتحاد الأوروبي وهذا لعدة اعتبارات اهمها العامل الجغرافي والتاريخي.

وأبرز جهود الشراكة والتعاون التي طرحها الطرف الأوروبي تمثلت في مسار برشلونة الذي يعتبر الانطلاقة الأولى لعلاقات الشراكة وتلاه حوار 5+5، وبالنظر للجمود الذي طبع العلاقات وتسارع الاحداث وزيادة التحديات قامت فرنسا باقتراح مبادرة جديدة تولاها الرئيس الفرنسي ساركوزي خلال الترويج لحماته الانتخابية.

المبحث الأول: مؤتمر برشلونة

شكل اتفاق الشراكة الأورو_ متوسطية المعلن عنه في مؤتمر برشلونة قطيعة مع ما سبقه من مختلف أشكال التعاون، حيث يتجسد من الشراكة من خلال فقرات البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، والذي اتفق عليه أطراف الشراكة الذي جاء بهدف إقامة شراكة بين تكتل الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الأخرى، وذلك في المحاور الثلاثة (المحور السياسي الأمني، والمحور الاقتصادي المالي، والمحور الاجتماعي الثقافي).

المطلب الأول: انعقاد مؤتمر برشلونة

الفرع الأول: دوافع عقد مؤتمر برشلونة

ارتبط عقد مؤتمر برشلونة بجملة من التغيرات والتحولات التي عرفها العالم وهذه الظروف كانت الدافع وراء مبادرة أوروبا لتعزيز دورها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والعمل على زيادة فاعليتها في المنطقة، ويمكن اجمال أبرز الأسباب التي دفعت لعقد مؤتمر برشلونة فيما يلي:

- الأحادية القطبية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة على النظام العالمي، وهذا في تفوُقها العسكري والاقتصادي والمالي، مما جعلها المنافس الأول للمجموعة الأوروبية ككل، هذا الوضع جعل أوروبا تتوجس الخوف والحذر من المنافس الأول لها مما دفعها إلى الاسراع إلى توقيع اتفاقية ماستريخت في 07 افريل 1992 المؤسسة للاتحاد الاوروبي.[1]

- فشل مشروع التعاون العربي الأوروبي بحيث يعد أحد أسباب التوجه نحو فكرة المتوسط، وعقد اتفاق شراكة مع الدول المتوسطية، وبالعودة إلى الحوار العربي الأوروبي والذي يرجع إلى فترة السبعينات وهذا في اتفاق جمع الرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والفرنسي جورج بومبيدو بالإضافة إلى ميشيل جوبير السكرتير العام لقصر الإليزيه، وتم

[1] رتيبة برد ، "الحوار الأورو _متوسطي من مسار برشلونة إلى 5+5"، (مذكرة ماجستير، تخصص ديبلوماسية والتعاون الدولي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2009) ص 76.

فيه تسطير مجموعة ثلاثة الأهداف هي المحور السياسي والاقتصادي والثقافي، ولكن هذا الحوار حكم عليه بالفشل بسبب اختلاف وجهات النظر وتباين الأهداف.[1]

- وفي الثمانينات تم إعادة طرح فكرة الشراكة المتوسطية، هذه الأخيرة كتب لها الفشل بسبب تباين وجهات النظر حول المحاور التي يتضمنها الاتفاق حيث أن أوروبا كانت مهتمة بالجانب الاقتصادي خاصة مجال النفط في المقابل الدول العربية ركزت على الجانب السياسي.

- عمل الهاجس الأمني والقضايا المرتبطة به ومخاطر زعزعة الاستقرار في المجال المتوسطي خاصة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تصاعد موجة التطرف الديني بروز المجموعات الإرهابية المسلحة، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، والتلوث البيئي، وهذا في جميع أبعاده المحلية والاقليمية والعالمية.[2]

- تطور العلاقات الاقتصادية الدولية بفعل العولمة، وما نتج عنها من تشابك العلاقات وزيادة الارتباط بين الفواعل السياسية، واستفحال هذه الظواهر حتم على الدول الأوروبية البحث عن مخرج للحد من هذه الأخطار التي تهدد وحدة واستقرار أوروبا، وبما أن مصدر هذه الظواهر هو دول الضفة الجنوبية للمتوسط سارعت الدول الأوروبية إلى المطالبة بتكثيف الجهود ومضاعفتها للوقوف في وجهها ومحاولة حلها.[3]

- **الفرع الثاني: الاعلان عن مؤتمر برشلونة**

قبل التطرق إلى الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة لابد من الاشارة إلى المؤتمرات التي مهدت له وهي كما يلي:

---

[1] عبد الفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، ابو ظبي مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1998، ص 53 .

[2] Fath Allah oulalou, après Barcelone … le Maghreb est nécessaire. (paris: L'harmattan. 1996), p.16.

[3] رتيبة برد ، مرجع سابق، ص 77.

- **قمة المجلس الأوروبي:**

تم عقدها بمدينة لشبونة (البرتغال) في جوان 1992 تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط – تماما كالشرق الأوسط– تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق، وقد انتهت اشغالها ببيان يقضي بضرورة حفظ السلم والأمن في المتوسط.[1]

- **المجلس الوزاري الأوروبي:**

احتضنت اشغاله مدينة كورفو اليونانية كان هذا سنة 1994 حيث تقرر فيه دعوة اللجنة الأوروبية من أجل وضع وثيقة عمل بخصوص المحاور الأساسية للسياسة الأوروــ متوسطية.[2]

- **المجلس الأوروبي:**

تم عقده في فرنسا سنة 1995 هذا المؤتمر جاء في شكل مساعدات مالية للدول المتوسطية قدر بـــ6.4 مليار إيكو* بهدف خلق منطقة متوسطية آمنة ومستقرة.[3]

بعد هذه المؤتمرات جاءت عملية برشلونة وهذا في عام 1995 من طرف الاتحاد الأوروبي، وقد اعتمدت على هذه السياسة في اطار المؤتمر الوزاري الأورو متوسطي الذي عقد يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 في برشلونة، حيث حضر المؤتمر ممثلو الدول الخمسة عشر (15) للاتحاد الأوروبي، واثنتي عشر(12) دولة متوسطية،[4] هذا بالإضافة إلى ممثل مجلس الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا Javier SOLANA، وممثل عن المفوضية الأوروبية مانويل مارين Manuel

---

[1] صالح الراشد، "اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية بعد اعلان برشلونة 1995"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، المعهد العالي للدكتوراه في العلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، الجامعة اللبنانية،2010)، ص33 .

[2] محمد سليم صمار ، "التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأوروـــــ متوسطية"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليةّ، 2002)، ص 143.

[3] François PERIGOT, "les relations entre l'Union Européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France?" , (Editions des Journaux officiels, Paris 1998),

[4] Union européenne – Maghreb: 25 ans de coopération 1976-2001**,** commission européenne. 2001: http://europa.eu-maghreb-25ans, le 18/02/2016 15:22.

MARIN، شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار، وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط .

كما يؤكد تصريح برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام تعاون شامل وتضامني في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي الذي ظل يشكل الإطار الرئيسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر، وصدر في ختام أعمال المؤتمر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الثقافية والاجتماعية والقضايا الانسانية، كما وضع المؤتمر برنامج عمل وآلية للمتابعة والتنفيذ.[1]

المطلب الثاني: خصائص مؤتمر برشلونة.

طبع مؤتمر برشلونة جملة من الخصائص التي طبعت فعاليات عقده وهذا من حيث المشاركة للدول والفواعل السياسية وطبيعة حضورهم للمؤتمر، وكذلك خصائص المؤتمر من حيث المحتوى وهذا من خلال أهم المسارات محل النقاش:

أولا: خصائص المؤتمر من حيث المشاركة.

في قمة برشلونة تم توجيه دعوة رسمية إلى 27 دولة ممثلة في وزراء خارجيتها وهذا من أجل المشاركة في فعاليات المؤتمر وقد كان من بين الدول المشاركة 15 دولة اوروبية و12 دولة من الضفة الجنوبية لحوض البحر الابيض المتوسط ما عدا دولة ليبيا، كما أن هذا المؤتمر عرف حضور 47 دولة (من بينها الدول المشاركة بصفة رسمية) وقد حضورهم الى القمة متفاوت بين المشاركة الرسمية والمشاركة بصفة خاصة ومشاركة غير رسمية.

أ. الدول المشاركة بصفة رسمية:

عدد الدول المشاركة بصفة رسمية هو 27 دولة حضرت المؤتمر للمشاركة في اشغاله من خلال تقديم الاقتراحات والملاحظات وكذا الاعتراض والتصويت على القرارات...هذه الدول بدورها مقسمة إلى:

[1] Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence euro-méditerranéenne 27-28 novembre 1995, P 2.

- دول متوسطية شمالية: تمثل 15 دولة من الاتحاد الأوروبي وهي: اسبانيا البلد المستضيف لقمة برشلونة، النمسا، ألمانيا، ايطاليا، لوكسمبورغ، اليونان، البرتغال، السويد، فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، ايرلندا، هولندا.

- دول متوسطية جنوبية: وهي الطرف الثاني في الشراكة وتمثل الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط في الضفة الجنوبية، وهي: الجزائر، المغرب، تونس، قبرص، مالطا، لبنان، سوريا، مصر، الأردن، تركيا، السلطة الفلسطينية، وإسرائيل.[1]

ب. **الدول المشاركة بصفة غير رسمية:**

ويأتي حضور هذه الدول في المنصة الدبلوماسية وقد حضرت قمة برشلونة مجموعة من الدول الأوروبية وهي ممثلة في سفراءها المعتمدين في دولة اسبانيا وهذه الدول هي: سويسرا، النرويج، روسيا، بولونيا، سلوفاكيا، التشيك، بلغاريا، رومانيا، الفاتيكان، المجر، ايستونيا، ليتونيا، ليتوانيا، البانيا، اكرانيا، التشيك، سلوفينيا، بالإضافة إلى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الدول كان حضورها كعضو ملاحظ في المؤتمر وليس لها الحق في التدخل في اشغال المؤتمر أو التفاعل معه بأي شكل، وقد كان حضورها عند افتتاح اشغال المؤتمر وعند اختتام فعالياته.

ج. **الدول المدعوون الخاصين:**

كالتفاتة من القائمين على مؤتمر برشلونة جاء دعوة شخصيات وممثلين لمنظمات اقليمية، ونسجل حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذلك اتحاد المغرب العربي، بالإضافة إلى حضور وزير خارجية موريتانيا الذي تسلم القاء الكلمة الافتتاحية للمؤتمر.[2]

ثانيا: خصائص مؤتمر برشلونة من حيث المحتوى.

معروف أن العلاقات التي جمعت الدول الأوروبية بنظيراتها الدول المتوسطية الأخرى كانت علاقات تعاون لم ترقى الى علاقات شراكة، بل اقتصرت على منح امتيازات تجارية وتقديم المساعدات المالية، كان

[1] رتيبة برد ، مرجع سابق، ص، 81.

[2] خير الدين العايب،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 115، 2004، ص 40.

هذا في الاتفاقيات السابقة بين الطرفين، لكن اعلان برشلونة اعطى بعد جديد ميز العلاقات الأورو–متوسطية يبدأ بعقد اتفاق شراكة بين الدول المتوسطية وينتهي بإقامة منطقة للتبادل الحر

ومن اسباب اقامة شراكة الأورو متوسطية ما تعلق بتحسين الظروف الأمنية والمعيشية في حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا في إطار بذل جهود دول المنطقة لتطوير الاقتصاد وتحسين الظروف الاجتماعية وهذا من خلال:

- توسيع مجال العلاقات الأورو متوسطية وشموليتها وتعدد أطرافها حيث أن العلاقات الأورو متوسطية في طار مؤتمر برشلونة جاءت شاملة لجميع المجالات ولا تقتصر على الجاب الاقتصادي والتجاري بل تتعداه إلى مجالات اخرى نذكر منها: الجانب السياسي والأمني، الجنب الاقتصادي والمالي، والجانب الاجتماعي الثقافي.

- قضية الديمقراطية وحقوق الانسان: من بين النقاط الاساسية التي جاء بها مؤتمر برشلونة حيث تعمل الدول الأوروبية على نشر الديمقراطية وجعلها نظام حكم سائد في دول المتوسط من اجل تسهيل الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، كما أن المؤسسات التي تمثل الأنظمة الديمقراطية هي حجر الاساس في انجاح الحوار الأورو_متوسطي.

- أما بالنسبة لحقوق الانسان وعملا بالأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان، فقد أصبح ضرورة على جميع الدول المتوسطية الالتزام به وذلك من خلال ضمان حرية التعبير وممارسة الحقوق المدنية والسياسية وحماية الحريات بتأسيس الجمعيات والنوادي ...

- كما جاء في سياق اشغال قمة برشلونة بحث سبل تطوير المنطقة المتوسطية وجعلها أكثر ازدهار، وهذا لا يتم الا من خلال تبني اقتصاد السوق المنفتح وتحرير التجارة، وكذلك تكثيف جهود الدول للتعاون وتحقيق التكامل الاقليمي، وهذا عن طريف اقامة منطقة للتجارة الحرة، في هذا الصدد عملت الدول الأوروبية عل تبني سياسة أكثر انفتاح مع الدول المتوسطية من خلال إلغاء الحواجز على السلع بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية ...[1]

[1] Declaration de Barcelona, op cit, P 2 - 4.

المطلب الثالث: المسارات الاساسية لمؤتمر برشلونة

عبر المشاركون في مؤتمر برشلونة عن قناعتهم بأن السلم والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسب مشترك، يتعهدون للعمل على تكثيف الجهود، في ختام أشغال ندوة برشلونة تم المصادقة على بيان تضمن ثلاثة محاور أساسية هي:

- **المحور السياسي والأمني:**

اعطت وثيقة برشلونة أهمية كبيرة لهذا المحور، وكان الهدف الأساسي في هذا الجانب هو اقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار نجد في هذه الوثيقة أن المسار السياسي يتضمن:

- اعتبار أمن واستقرار المتوسط هو هدف تشترك في انجاحه جميع دول البحر الأبيض المتوسط
- اعطاء أولوية للتعاون الأمني من هذه خلال تبادل المعلومات الأمنية تعزيز التعاون لمنع الإرهاب والتصدي له، ومواجهة تحدي الهجرة السرية، ومكافحة المخدرات والتضامن لوقف توسع ظاهرة الجريمة المنظمة.
- الالتزام بتطوير واصلاح أحكام القانون وتبني الديمقراطية في الأنظمة السياسية، من خلال تبني التعددية السياسية.[1]
- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، من اجل ترقية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان الممارسة الفعالة للحقوق والحريات المشروعة،[2] بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات لأغراض سلمية وحرية الفكر والضمير والدين، سواء على المستوى الفردي وجنبا إلى جنب مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز على أساس العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس.[3]

---

[1] مصطفى بخوش، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة؛ دراسة في الرهانات والأهداف"، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص ص 84 ــ 85.

[2] محمد لحسن علاوي ، "اتفاقيات الشراكة الأورو عربية: شراكة اقتصادية ... أم شراكة واردات، (مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، (2012)، جامعة غرداية، ص 141.

[3] محمد سليم صمار ، مرجع سابق، ص 156.

- تكثيف الجهود من أجل تعزيز الأمن الاقليمي، وجعل المنطقة خالية من الدمار الشامل ولتحقيق ذلك تم اتخاذ جملة من التدابير اللازمة منها منع انتشار الاسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية من خلال الالتزامات والاتفاقيات للحد من التسلح ونزع السلاح.

- تعزيز الظروف التي من شأنها السماح بإنشاء علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تستهدف الاستقرار والأمن والازدهار.

- الالتزام بميثاق الامم المتحدة وما جاء في القانون الدولي يمنع أي تدخل سواء كان مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأطراف الشراكة وتسوية النزاعات باعتماد الطرق السلمية ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

- النظر في أي تدابير الثقة والأمن التي يمكن اتخاذها بين المشاركين لإنشاء "منطقة السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط".[1]

- **المحور الاقتصادي والمالي:**

تندرج الاستراتيجية الجديدة للشراكة الأورو_متوسطية في التركيز على الارتباطات المتعددة للمشاكل الأمنية في لتشخيصها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الدول التي تدخل في علاقات تعاون اقتصادية مع بعضها البعض تميل إلى السلم بدل الحرب حيث أن الارتباط الاقتصادي الذي يوَّحد مصالح هذه الدول يجعلها تشترك في المصير، مما يدفعها للسعي لتوحيد جهودها لحل المشاكل الأمنية التي تواجهها.

في هذا الصدد لابد من التأكيد على أن العامل الاقتصادي لا يمنع ظهور التهديدات الأمنية بل يعتبر أداة تحقيق السلم والاستقرار والتقارب بين الدول.

والهدف الجوهري للمحور الاقتصادي والمالي هو توفير منطقة مزدهرة تعود فوائدها على كافة أطراف الشراكة المتوسطيين وهذا بتعزيز التعاون الذي يقوم على مجموعة من الركائز وهي كالتالي:

[1] حماد إبراهيم، "البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية: رؤية مستقبلية"، مجلة السياسية الدولية، العدد129 ، جويلية1997 ، إصدار مؤسسة الأهرام القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ص 222 ، 224.

- اقامة منطقة تجارة حرة وفقا للاتفاقيات الأورو متوسطية واتفاقيات التجارة الحرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي، وقد تم تحديد سنة 2010 كموعد لإنشاء مجال للتجارة الحرة يغطي المنطقة مع الامتثال للالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية،[1] ومن أجل التطوير التدريجي للتجارة الحرة لابد من القضاء تدريجيا على الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المنتجات المصنعة، بالإضافة إلى اعتماد الأحكام المناسبة بشأن قواعد المنشأ واصدار الشهادات وحماية الملكية الصناعية والفكرية وزيادة وتيرة المنافسة.[2]

- السعي إلى تنمية السياسات المرتكزة على اقتصاد السوق ودمج اقتصاديات الدول المتوسطية.

- اضفاء تعديلات وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية واعطاء أولوية للقطاع الخاص والقطاع الانتاجي لترقية وانشاء إطار مؤسسي مناسب في المقابل تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن هذه التعديلات.

- تعزيز آليات تطوير ونقل التكنولوجيا.

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وبالتالي زيادة الانتاج والتصدير ويصطدم الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العقبات لذلك شدد الشركاء على ضرورة تهيئة بيئة مناسبة له من خلال القضاء التدريجي على العقبات التي تعترض الاستثمارات.

- ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، حيث أكد المشاركون في مؤتمر برشلونة على الترابط بين الدول المتوسطية في مجال حماية البيئة، مما يستدعي تبني نهج اقليمي والتعاون وتنسيق الجهود، كما تم ادراج الاهتمامات البيئية ضمن السياسات الاقتصادية للتخفيف من الآثار السلبية التي تحدث بفعل التنمية الاقتصادية، هذا وقد وافقوا على اقامة برنامج عمل مخصص لمكافحة التصحر مع تكثيف الدعم المالي والفني لهذا العمل.

[1] Djamel BOUTIAB," la coopération Euro-Méditerranéenne après la déclaration de Barcelone", thèse de fin d'Etudes, Université de Provence, Aix Marseille, 1997-1998, p 31.

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 98.

- الإقرار بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية الأورو-متوسطية وتقرر تعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة. تقرر لتهيئة الظروف الملائمة للاستثمارات وأنشطة شركات الطاقة، بالتعاون من أجل خلق الظروف المواتية لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط.[1]
- أما فيما يخص التعاون المالي فقد أكد مؤتمر برشلونة على ضرورة زيادة المساعدات المالية من اجل انجاح الشراكة الأورو متوسطية حيث خصص قرار برشلونة في اطار الشراكة المالية آلية تمويلية قصد تعزيز التعاون المالي عن طريق برنامج ميدا* MEDA الذي يعتبر الإطار المالي الرئيسي للتعاون الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في الشراكة الأورو- متوسطية، يهدف إلى دعم إصلاح الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، و هو موّجه للدول الشريكة ال12، جاء هذا البرنامج ليعوض البروتوكولات المالية خلال الفترة(1976-1996)، و برنامج ميدا(MEDA) يختلف عن هذه البروتوكولات، حيث يمول برنامج ميدا(MEDA) المشاريع الإقليمية مثل إنشاء مراكز البحث العلمي الأورو متوسطية، و كذا المشاريع الثنائية كما أن الغلاف المالي المخصص لبرنامج ميدا أكبر بكثير من المبالغ التي تضمنتها البروتوكولات السابقة. [2]
- وللإشارة هناك برنامجين لميدا (MEDA1 وMEDA 2) حيث تم تخصيص غلاف مالي لبرنامج ميدا الأول (MEDA1) في الفترة الممتدة بين (1995- 1999) قدر ب3424.5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو موّجه لدول جنوب المتوسط وقد خصص 90% من هذا الغلاف اعتمد بشكل ثنائي للشركاء، و10% الباقية مخصصة للأنشطة الجهوية، وبرنامج ميدا الثاني (MEDA 2) ثم بعدها خلفه برنامج ميدا الثاني (MEDA 2) خلال المدة (2000-2006) حيث تم فيه رفع الغلاف المالي الذي وصل إلى 5350 مليون أورو مخصصة للمساعدات والتعاون.

---

[1] Declaration de Barcelona, op cit, p5.

*برنامج ميدا: آلية مالية للاتحاد الأوربي لتقديم المساعدة المالية وتمويل المشاريع لمرافقة دول الضفة الجنوبية في إصلاحاتها القانونية ويحل هذا البرنامج محل البروتوكولات المالية الثنائية II ثم سنة 2000 ميدا I والهيكلية والمؤسساتية، أطلق سنة 1996ميدا المبرمة بين الاتحاد الأوربي ودول حوض المتوسط.

[2] https://fr.wikipedia.org/wiki/Programme_MEDA، 17/04/2016 - 19:24.

- برنامج بنك الاستثمار الأوربي(BEI): هذا البنك تابع للاتحاد الأوربي، ويتمتع بالاستقلالية المالية في إطار الشراكة، وهدفه التمويل طويل الأجل للمشاريع الأوربية داخل منطقة الشراكة، وهو يساهم في تطوير الشراكة خاصة التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويقوم هذا البنك ومنذ 1974 وكذا منذ إعلان برشلونة 1995 بالمساهمة في تمويل عدة مشاريع هامة، خاصة مشاريع الطاقة والاتصال والبيئة وقد خصص مبلغ 9ملايير أورو منها 7.4مليار أورو لتغطية الاحتياجات المالية حتى 2007.[1]

- **المحور الاجتماعي والثقافي:**

أن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي منطقة متعددة الثقافات والديانات وهي مهد للحضارات القديمة لذلك أولى مؤتمر برشلونة أهمية كبيرة للجانب الثقافي، والاعتراف بالتعددية الحضارية والتقاليد الثقافية لضفتي المتوسط تعد السمة المميزة للمؤتمر، وعملوا على تثمين التمازج الحضاري للمتوسط لإنعاش الحوار باعتبار الحوار الثقافي مكوّن أساسي لتقارب الشعوب وتفاهمها، ومن هذا المنطلق، يوافق المشاركون على إقامة شراكة في التنمية الاجتماعية والثقافية والإنسانية. لهذا الغرض:

- اعتراف جميع أطراف الشراكة بوجود اختلاف في الثقافة وأن لكل منطقة أو دولة تقاليد خاصة تتناسب وحضارتها، ومن هذا المنبر دعا المشاركون في المؤتمر إلى التبادل الانساني والعلمي والتقني من أجل التفاهم بين أطراف المتوسط، الذي يرتكز على الاعتراف بالتنوع الثقافي.[2]

- ويؤكدون أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هي شرط ضروري من أجل الإخاء بين الأمم. في هذا الصدد، نؤكد على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في المعرفة والفهم للثقافات كمصدر للإثراء المتبادل.

- ويشددون على الطبيعة الأساسية لتنمية الموارد البشرية، سواء فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وبخاصة الشباب في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة

[1] رتيبة برد ، مرجع سابق، ص 106.

[2] منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، الملتقى الدولي الجزائر ولأمن في المتوسط واقع وآفاق، 29 و30 أفريل 2008، جامعة منتوري قسنطينة، ص110 .

اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية؛ في هذا السياق، يتعهد الشركاء لاتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل التبادلات البشرية، ولا سيما من خلال تحسين الإجراءات الإدارية.[1]

- العامل الديمغرافي الذي يشكل تحديًا ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي، فتزايد عدد السكان وما ينجم عنه من بطالة وهجرة غير شرعية وكافة اشكال الجريمة المنظمة، من بين أكبر الهواجس التي تتصدر اهتمامات التحاور ضمن الشراكة الأورو متوسطية، كما يطالب إعلان برشلونة بضرورة تدعيم التعاون في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة كذلك مكافحة العنصرية بكافة أشكالها.[2]

- أهمية التنمية الاجتماعية التي يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع أي التنمية الاقتصادية. واعطاء أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية.

ويمكن تلخيص أهم النقاط السياسية التي جاء بها مؤتمر برشلونة فيما يلي:

- العمل على تنمية ودعم الموارد البشرية.

- ترقية القطاع الصحي والتعاون الطبي في حالة الكوارث والاخطار.

- التصدي المشترك والتفاعل التام للدول المتوسطية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية والفساد، وتعزيز التعاون من خلال تدابير مختلفة لمنع ومكافحة الإرهاب معا أكثر فعالية.[3]

[1] جديد لبنى، "السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، (مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة ترشين، 2004) ص 146.

[2] رتيبة برد ، مرجع سابق، ص111.

[3] منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص 112.

المبحث الثاني: منتدى 5+5

يعتبر حوار 5 + 5 من بين مبادرات الشراكة الفعلية التي جمعت بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. حيث ضم بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط بهدف الشروع في عملية التعاون الإقليمي في غرب البحر الأبيض المتوسط والبلدان هي كالتالي: إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال ومالطا في الشاطئ الشمالي، وخمس دول اتحاد المغرب العربي في الشاطئ الجنوبي.

المطلب الأول: دوافع وانشاء مجموعة 5+5

بقصد مواكبة التحولات الحاصلة في الساحة الدولية ونتيجة لفشل مساعي التعاون في السبعينيات، عملت أوروبا على خلق مبادرات تهدف للتعاون وتحقيق الأمن باعتباره القاسم المشترك بين دول المتوسط ترجم بعقد مبادرة 5+5.

لكن قبل التطرق لإنشاء مجموعة 5+5 لابد من معرفة أهم الارهاصات والدوافع التي ساعدت على قيام هذه المبادرة.

الفرع الأول: دوافع انشاء مجموعة 5+5

شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط العديد من محاولات التقارب بين ضفتيه، بفتح قنوات الاتصال والتعاون، وهيئة الأمم المتحدة تعد الراعي الأساسي والداعم الأول لجسور التقارب وتشجيع كل مبادرات التعاون في المتوسط.

بعد نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عنه من تغيير لقواعد العلاقات الدولية وتطور المفاهيم والأطر النظرية خاصة ما تعلق بالأمن في ظل تزايد التهديدات وظهور تهديدات جديدة، هذا التغيير حتم على دول المتوسط خاصة القوى الكبرى فيه لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، لهذا شهد القسم الغربي مساعي جادة نحو الشراكة والتعاون.[1]

[1] Jacomet Arnaud, le dialogue Méditerranéen de l'UEO in Occasional papers (14), the futur of the Euro-Mediterranean Security dialogue, institut for Security studies, Eastern European Union, Paris 2000.p16.

- **تأسيس اتحاد المغرب العربي:**

جاء قيام اتحاد المغرب العربي في قمة مراكش 1989، بحضور رؤساء دول المغرب العربي الخمسة، وتأسيس هذا الاتحاد جاء لترقية التعاون والاندماج الاقتصادي، وهذا من أجل خدمة مصالح الدول الاعضاء، كما أنه جاء لمواجهة الشريك الأوروبي ومجابهة التحديات التي تفرضها العولمة، حيث أن تأسيس اتحاد المغرب العربي يكسب الدول الاعضاء وزن في الساحة الدولية، كما أنه يعطيها قوة تفاوضية، كما أنه يسهل عمليات التفاوض بين الاتحاد وبين الطرف الأوروبي.[1]

- **المنافسة الأمريكية لأوروبا في المغرب العربي:**

نهاية الحرب الباردة كان لها عدة تداعيات وهذا على عديد الأصعدة خاصة الجانب الاقتصادي والاستراتيجي حيث اشتدت حدة المنافسة بين الاقطاب العالمية، ومنطقة المغرب العربي كانت احد وجهات هذا التنافس وقد اشتد التنافس بين الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك السابق ولوجود علاقات تعاون سابقة بين الطرفين بالإضافة الى الروابط التاريخية، والمنافس الأول للاتحاد الأوروبي على المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة في العالم، حيث عملت على ربط علاقات تعاون معها حيث جاءت المبادرة الأمريكية لعقد اتفاق شراكة مع المغرب العربي عرف بمشروع الشراكة الأمريكية المغاربية أو ما يصطلح عليه ب "ايزنشتات" والهدف من وراء هذا المشروع هو اقامة علاقات تعاون شراكة بين الطرفين من أجل دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك يهدف إلى خلق فضاء حوار أمريكي مغاربي في المسائل الاقتصادية والتأكيد على اقامة منطقة للتبادل الحر .

- **تجاذبات الاتحاد الأوروبي بشأن المتوسط ومنطقة المغرب العربي:**

نتيجة لوضعية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي في مجال التعاون، التي طبعها الجمود والتواضع في النتائج مقارنة بالأهداف المسطرة لكن هذا الفشل في صياغة سياسات ناجحة في اقامة فضاء للتعاون، بل عملت على ايجاد بدائل وصياغة سياسات تعاونية أكثر جدوى كفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة لبناء فضاء أورو مغاربي مبني على قاعدة التعاون والشراكة.

[1] Paul Balta, le Grand Maghreb dés l'indépendance à l'an 2000, (édition laphomic, Alger), p 236.

وهذا لأن هذه المسألة بالغة الأهمية لدى أوروبا والمغرب العربي والدول المتوسطية ككل، ويعود سبب اهتمام أوروبا بإنشاء منطقة تعاون غرب المتوسط لعديد الأسباب لعل أبرزها ارتباط استقرار منطقة المغرب العربي بأمن أوروبا خاصة القسم الجنوبي منها، حيث حدوث أي أزمة تمس بأمن واستقرار المغرب العربي تنعكس على أوروبا وهذا نتيجة القرب الجغرافي وتشابك العلاقات الاقتصادية وكثافة المصالح في المنطقة، لذلك يأتي هذا الاهتمام المتزايد كضرورة لتجنب عدم الاستقرار وجميع اشكال الاستقرار.[1]

كان لهذه الظروف الدولية والاقليمية دور بالغ في ظهور مجموعة 5+5.

الفرع الثاني: الاعلان عن مجموعة 5+5

بداية التفكير في شراكة خاصة لغرب المتوسط تعود إلى سنة 1983، وهذا في اجتماع لدول غرب المتوسط، دعا الرئيس الفرنسي فرانوا ميتران في زيارته إلى المغرب إلى انشاء مجلس الأمن والتعاون لدول غرب المتوسط المتمثلة في المغرب، الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، تلقت هذه المبادرة رفضًا من الجزائر لعديد الأسباب أهمها استبعاد ليبيا ومالطا من الانضمام.[2]

- **اعلان روما التأسيسي:**

وهو الاعلان التأسيسي الذي تم عقده في روما في أكتوبر 1990 وحضر هذا الاجتماع: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا (دول اتحاد المغرب العربي) ومن أوروبا: البرتغال، فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، ومالطا كملاحظ.[3]

ومن بين اهداف هذا المسار حل المشاكل التي تواجه المنطقة بصفة جماعية دون تجزئة للمسائل المتعلقة بالأمن المتوسطي، واقامة منطقة أمن واستقرار، حفظ أمن الدول الأعضاء والعمل على دم استقرارها، كما أن مسار التعاون فتح المجال اقامة علاقات متعددة المجالات والعمل على تعميق محاور التعاون، وفي الشق الاقتصادي لمسار روما أكد على أهمية الاقتصاد في تنمية الفضاء المتوسطي، وهذا

[1] الرزقي المنذر، "من التقارب المتوسطي إلى حوار 5+5"، مجلة البرلمان العربي، العدد 102، دمشق،2007 ، ص 28.

[2] Cooperation dans la mediterrannee occidentale, 2em forun economique et d'affaire (dialogue 5+5), p 01.

[3] حسين نافعة، "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا"، ط1، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 492.

من خلال اضفاء الطابع الشمولي على كافة اشكال التعاون الاقتصادي، الشق الاجتماعي هو الآخر اخذ بعدًا شموليًا العلاقات بين شعوب المنطقة حيث عمل على دراسة ظاهرة الهجرة واسبابها، كما سعى إلى اثراء الحوار والتعاون الثقافي من خلال تسطير برامج عمل متوسطية من أجل خلق معرفة متبادلة أفضل واحترام وتفاهم بين شعوب المنطقة .

ولإنجاح التعاون بين أطراف الشراكة لابد من مشاركة أطراف اخرى كالمؤسسات الاقتصادية والثقافية، المستثمرين الخواص، الجماعات العمومية، هذا بالإضافة إلى اعطاء أولوية للتبادل التجاري والموارد البشرية والطبيعية.

وفي ختام هذا الاعلان تم الاتفاق على:

- تقوية العلاقات بين الدول غرب المتوسط من خلال تبادل الآراء والتشاور بين السياسات وبرامج التعاون.
- رفع وتيرة التنمية الاقتصادية.
- اقامة برامج ومشاريع خاصة بمنطقة غرب المتوسط لتحقيق أكبر قدر من النجاح والتقدم.[1]

المطلب الثاني: اعادة بعث مجموعة 5+5

منذ انطلاق حوار 5+5 تم عقد العديد من الاجتماعات الوزارية، ولكن في ظل الأجواء المشحونة في المنطقة المتوسطية بدأ نشاط المجموعة بالتراجع إلى أن تجمد في العقد الأخير من القرن الماضي، وبعد عشرية كاملة تم اعادة احياء حواو 5+5 من خلال عقد مجموعة من اللقاءات الرسمية أهمها:

- **اعلان لشبونة:**

تم عقد الاجتماع التحضيري في العاصمة البرتغالية لشبونة بتاريخ 25 و26 جانفي2001 وتمحورت أهم اشغاله حول كيفية تنظيم حوار 5+5 وتنظيمه هذا من جهة، ومن جهة اخرى البحث في كيفية تمويله وتفعيل نشاطاته.

كما أن الاجتماع اكد على الأهمية الاستراتيجية لهذا المسار الذي يجمع دول اوروبا الغربية بالمغرب العربي، وهذا مع التأكيد على أهمية التضامن بينهم، وفي الجانب الاقتصادي أكد وزراء

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005 ، ص 100.

خارجية الدول الاعضاء على ضرورة تبني آليات جديدة لتسريع الاندماج الجهوي ورفع قدرة المغرب العربي على استقطاب المشاريع الاستثمارية، كما دعا الدول إلى تمويل المشاريع التي طرحتها كمبدأ من مبادئ المسار.

- **اعلان طرابلس:**

تم عقده في العاصمة الليبية طرابلس تمحورت أشغال هذا الاعلان في الشق السياسي على قضية الأمن المتوسطي وجعله مهمة جماعية، واقتصاديا أكدوا على البعد الاستراتيجي لمسائل السلام والاستقرار والعمل بجدية لتعزيز التنمية وانجاح التكامل الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي تم اعطاء أولوية للتعاون في مجال مكافحة الهجرة، واقامة منطقة تعايش سلمي غرب المتوسط من خلال خلق مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطية وحوار الحضارات.[1]

- **الندوة الوزارية الجهوية حول الهجرة في غرب المتوسط:**

تم عقدها على مدار يومي 16-17 اكتوبر 2002 بتونس تم في هذا الاجتماع الاعلان عن دعم الحوار والتعاون المتوازن والشامل بين دول غرب المتوسط في عديد المسائل اهمها الهجرة خاصة الهجرة غير المنظمة والعمل على التنمية المشتركة.

- **اعلان سان مكسيم Maximec Saint :**

تم عقد هذه الندوة بفرنسا يومي 9 و10 من أفريل 2003، واكدت في شقها السياسي على ضرورة تضامن وتعاون دول غرب المتوسط لخلق فضاء سياسي متميز بين دول المغرب العربي ودول جنوب أوروبا، كما تم التأكيد على الالتزام بمحاربة الارهاب وفي شقه الاقتصادي أكد الوزراء على أهمية الاندماج الاقتصادي كما أشارت ذات الندوة إلى الدعم المشترك من قبل دول المغرب العربي ودول أوروبا لمشروع البنك الأوروبي المتوسطي وتأكيد ضرورة تقديم تسهيلات للاستثمار واعطاء الأولوية القصوى لمسألة الهجرة والعمل المشترك على احتواءها .[2]

[1] برد رتيبة، مرجع سابق، ص 139.

[2] Fondation méditerranéenne des études stratégiques(FMES) **:** historique du dialogue 5+5 www.fmes .com.19/02/2015.

- **اعلان تونس لرؤساء دول وحكومات دول غرب المتوسط:**

تم عقدها بتاريخ 5 – 6 ديسمبر 2003 وهذا بدعوة من الرئيس التونسي، حضر القمة رئيس المفوضية الأوروبية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وقد تم الشق السياسي التأكيد على تعزيز التشاور بين الدول للخروج برؤيا مشتركة وادارة القضايا التي تواجه المنطقة بطرق سلمية كما شددت القمة التنديد بالإرهاب وضرورة القضاء عليه، وعلى الصعيد الاقتصادي سعت الندوة إلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين ضفتي المتوسط والتأكيد على تطبيق التسهيلات المتوسطية في مجال الاستثمار والشراكة، وفي الشق الاجتماعي والثقافي جاء العمل على محاربة الهجرة غير الشرعية، وهذا بمعالجة اسبابها بالتعاون، تشجيع حوار الثقافات لنشر قيم التسامح بهدف خلق منطقة تفاهم متبادل بين الشعوب غرب المتوسط .

الاجتماع الوزاري العادي: تم عقده بالجزائر سنة 2004 جاء في هذه القمة التأكيد على قضية الأمن والاستقرار باعتبارهما قضية مشتركة، كما ركزت على مسألة الهجرة وأليات احتواءها، والاندماج الاقتصادي.

- **اجتماع وزراء الخارجية:**

تم عقد القمة في العاصمة المغربية الرباط بتاريخ 03 أكتوبر 2005 والقضية الجوهرية التي تم مناقشتها في هذا الاجتماع هي ضرورة تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة على أرض الواقع، كما جاء في برنامج الاجتماع قضية أمن المنطقة واستحداث آليات جديدة لمكافحة التهديدات الجديدة منها الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتبييض الأموال بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية.[1]

[1] 5+5 Dialogue chronology of the main meetings (2003 - 2013)

المطلب الثالث: مسارات التعاون في إطار مجموعة 5+5.

الأمر المتفق عليه هو أن دول غرب المتوسط لها جملة من الاهتمامات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وفي إطار مجموعة 5+5 تنوعت مسارات الحوار غرب المتوسط لتشمل ملف الهجرة، ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

- **الهجرة غير الهجرة الشرعية:**

هي ظاهرة معقدة يعود سببها إلى القيود التي تفرضها الدول على المهاجرين مما يدفعهم إلى الهجرة غير الشرعية ولعل أبرز وجهات الهجرة غير الشرعية هي الهجرة نحو اوروبا ونتيجة لخطورة الظاهرة وتعقيدها عملت أوروبا على اتخاذ تدابير للحد من تدفقها، التي تتم بطرق غير قانونية حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون وثائق سفر وعبر طرق ووسائل غير قانونية.[1]

وبلدان المغرب العربي تعد مراكز عبور للهجرة نحو أوروبا وهذا بسبب العلاقات التي تجمع الطرفين والروابط التاريخية والاقتصادية والسياسية، واصبحت تشكل تحدي ومشكلة لدول غرب المتوسط ونظرا لكثافتها وما تبعاتها من آثار اقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الأمنية لذلك عملت دول غرب المتوسط على ايجاد حلول وآليات مشتركة، وحوار 5+5 من أهم الندوات التي ناقشت موضوع الهجرة غير الشرعية بالنظر لهذه الندوة التي تضم أهم الدول المتوسطية المعنية بها، وتم ادراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في الحوض المتوسطي في قمة تونس (16- 17 أكتوبر2002) التي انفردت بالخوض في هذا الملف، ثم اجتماع الرباط (22 - 23 اكتوبر 2003) كذلك لقاء الجزائر (سبتمبر 2004) هذه اللقاءات سمحت بالتعرض إلى أهم المسائل المتعلقة بالهجرة، خاصة ملف الهجرة غير الشرعية.

ومن بين الآليات المقترحة تركيز اهتمام الدول المتوسطية على التبادل المعلومات التقنية والخبرات التي لها علاقة بموضوع الهجرة والعمل على تكثيف الجهود والتنسيق لمحاربة شبكات التهريب وتقوية اجهزة المراقبة، تم عام 1992 استحداث مركز للمعلومات والتبادل من أجل تنمية

[1] محمد رمضان،" الهجرة السرية في المجتمع الجزائري :أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي–دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 43، خريف 2009، من الرابط: ulum.nl/E35.html.

التعاون بين دول المتوسط، كما تم انشاء مجموعة تريفيTREVI التي تجمع وزراء الداخلية والعدل لاتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة الحدود واحداث إصلاحات على المنظومة القانونية لوقف تدق الهجرة غير الشرعية.

كما عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات المالية لدول جنوب المتوسط استحداث مشاريع اقتصادية والنهوض بالتنمية المحلية لهذه الدول كآلية للحد من الهجرة غير الشرعية على اعتبار أن من بين اسباب الهجرة غير الشرعية تدني المستويات المعيشية في دول الجنوب وانعدام المشاريع الاقتصادية لامتصاص البطالة...[1]

- **محاربة الارهاب الدولي:**

الارهاب ظاهرة معقدة يصعب اعطاءه تعريف واحد له، لأن المصطلح أصبح يطلق على عديد أشكال العنف ولكن رغم صعوبة التعريف الا أن هناك محاولات لتعريفه،[2] نجد **ميكولوس Mickolus** فيقول ان الإرهاب هو استخدام أو التهديد باستخدام القلق الناجم عن العنف غير الاعتيادي لأهداف سياسية، ويقصد منه التأثير على مواقف وسلوك مجموعة استهدفها العمل أكثر من استهداف الضحية المباشرة.

الحرب التي اعقبت الهجمة الارهابية بتاريخ 11سبتمبر2001 غيرت العديد من المفاهيم السائدة، حيث أدت هذه الاحداث إلى اعادة رسم خارطة الجيوسياسية العالمية وتم اعطاء أولوية للعنصر الأمني، كما أن الاحداث التي اعقبت ذلك بتعرض أوروبا إلى العديد من الاعتداءات والتفجيرات خلفت خسائر مادية وبشرية ولعل ابرز هذه الاحداث تفجيرات باريس، مدريد، الهجمات عل قطار الانفاق في لندن 2005،[3] ساهمت بشكل كبير في اعادة بلورة التقدير الاوروبي للتهديدات الأمنية وعليه تم تصنيف الارهاب في خانة التهديدات الأمنية الكبرى ويبدوا جليا سعي أوروبا في محاولة المشاركة في رسم معالم النظام الدولي الجديد بطرحها مجموعة من المبادرات الاقليمية ومن بينها

[1] Dialoge 5+5: Conférence Ministérielle sur la migration occidentale déclaration de Tunis. Tunis, les 16 - 17 octobre 2002. p 03.

[2] Alex P Schmid and Albert d.Jongman, "political terrorism: a new guide to actors", new - york : north Holland and publishing, 1988, p 138 .

[3] جمال ساسي، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط" ، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29 ــ 30 أفريل 2008، ص156 .

مبادرة 5+5 التي تسعى أوروبا من خلالها حماية نفسها وتحصين أمنها من التهديدات القادمة من الجنوب وتحاول أطراف هذه المبادرة ايجاد حلول لاستئصال ظاهرة الارهاب الدولي عامة والمتوسطي خصوصا.[1]

- **الجريمة المنظمة:**

اصبحت الجريمة المنظمة من بين القضايا المركزية التي تطبع العلاقات الدولية بحيث عرفت تطور على المستوى العالمي وهذا من حيث مرونة التنظيم وتطور التقنيات، وبهذا تصبح الجريمة المنظمة أحد المحاور الاساسية التي تبنى من أجلها علاقات التعاون ويمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها نوع من أنواع الجرائم التي يرتكبها الأشخاص في اطار جماعي حيث تقوم هذه المجموعة باستخدام القوة وجميع اشكال العنف وتتميز بأنها منظمة تعمل وفق خطط دقيقة مرسومة سلفا وتمارس اعمالها الاجرامية للحصول على مكاسب مادية ومعنوية ويكون نشاطها عابر للحدود .[2]

وبالنظر إلى موقع حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتوسط العالم، وما يميز هذه الظاهرة هو الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الضفتين حيث نجد شمال المتوسط دول غنية وجنوب المتوسط دول متخلفة، ونظراً للقرب الجغرافي اصبحت دول المتوسط بصفة عامة ودول غرب المتوسط بصفة خاصة تواجه العديد من التهديدات والمشاكل، وتعد الجريمة المنظمة أحد أهم هذه المشاكل وهي تتخذ عدة أشكال منها تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، شبكات تبييض الأموال، والمتاجرة بالبشر...

وقد تم الاجماع بين اعضاء مجموعة 5+5 التزام التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة وذلك بتعزيز التعاون الأمني بين دول غرب المتوسط والعمل على تفعيل التشاور والحوار السياسي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.

اتفق جميع الاطراف على أن الأمن والاستقرار في المنطقة لا يتحقق الا بتحقيق الرفاه الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول الذي يعتبر الرابط الاول والمهم في تحرير التجارة واقامة فضاء تبادل حر لتحقيق الاندماج، تكثيف التبادل بين ضفتي المتوسط الغربي في شتى المجالات خاصة

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 76.

[2] منيرة مقدر، "التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة" (مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي عام وحقوق الانسان، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2015)، ص 19.

مجال الاستثمار النقاش السياسي بين أطراف مجموعة 5+5 يؤكد على مجابهة التحديات المشتركة وتثمين الحوار السياسي وحل المشاكل والأزمات بطرق سلمية.

اعتبار الأمن في المتوسط قاسم مشترك يربط دول غرب المتوسط، والعمل على ترقية السلم والتعاون في المنطقة.

خصوصية منطقة غرب المتوسط والعمل على نشر السلم والاستقرار من خلال تثمين مبدأ التعاون المشترك واستفادة جميع الأطراف من نتائج هذا التعاون.

التأكيد على أهمية التعاون كآلية لحماية استقرار المنطقة من الأخطار وعديد التهديدات والاشكاليات التي تنتج عن الفجوة بين ضفتي غرب المتوسط، والتعاون كآلية يعمل على امتصاص الفوارق الحاصلة بين الطرفين خاصة في مجال التنمية.[1]

[1] منيرة مقدر، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط.

الاتحاد من أجل المتوسط هو تتويج لبناء سياسي بدأت معالمه في عام 1995 مع "عملية برشلونة". بمبادرة من فرنسا، والمشروع يهدف إلى تعزيز التعاون وإنشاء منطقة تجارة حرة بين دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. كما أنه جاء لتجاوز الشراكة الأورو متوسطية المعطلة والعمل على اعادة احياءها.

المطلب الأول: دوافع ونشأة الاتحاد من أجل المتوسط.

الاتحاد من اجل المتوسط هو الاخر جاء في ظل نفس الظروف التي مهدت لقيام مسار برشلونة ومبادرة 5+5، فجميع المسارات جاءت مقترنة بظروف جديدة عرفتها الساحة الدولية، وفي ظل معطيات حتمت وجود هذا النوع من العلاقات التي تستوجب ايجاد آليات كفيلة بمعالجة النقائص التي عرفتها المشاريع السابقة ويمكن اجمال أبرز اسباب قيام الاتحاد من اجل المتوسط في:

الجمود الذي أصاب مسار برشلونة جعل الدول الأوروبية خاصة بعد قمة نوفمبر 2005 التي عرفت مقاطعة العديد من الحكومات جنوب البحر الابيض المتوسط واظهرت عجز مسار برشلونة عن تحقيق اهدافه المسطرة.

الفضاء المتوسطي هو منطقة تشهد توتر في العلاقات بين عديد الأطراف كما أنها عرفت العديد من النزاعات التي اجهضت جهود التعاون والشراكة في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى الصراع العربي الاسرائيلي، وأزمة الصحراء الغربية، نتيجة هذه الأوضاع عرفت المنطقة انسداد في مساعي التعاون سواء بين دول جنوب المتوسط فيما بينها وبين دول شمال المتوسط وجنوبه في إطار علاقة شمال جنوب[1].

أغلب اشكال التعاون التي عرفها المتوسط كان سببها الهاجس الأمني حيث يعتبر الأمن جوهر العلاقات التي جمعت الدول المتوسطية خاصة مع ظهور اشكال جديدة للتهديدات والتي تمس بأمن الدول وفي الوقت ذاته لا يمكن السيطرة عليها بصفة فردية.

[1] Fawzia ZOUARI, il ya un siècle déjà….., **Jeune Afrique,** 48**e** Année, N° 2478 , (du 6 au 12 juillet 2008), p. 27

وللخروج من هذا الوضع سعت فرنسا إلى اعادة بعث العلاقات الأورو متوسطية وتفعيلها، حيث عملت على اعادة صياغة إطار جديد للتعاون وهو ما مثله مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.[1]

وفكرة انشاء الاتحاد تنسب إلى مستشار الرئيس الفرنسي الخاص **هنري قينو Henri Guaino** والذي كان المسؤول الأول عن خطب الرئيس والمعروف أنها كانت أحد المحاور التي تضمنها برنامج الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في حملته الانتخابية، وبتاريخ 07 فيفري 2007 تم وضع الصيغة الأولى والتي تم طرحها في مدينة طولون Toulon حيث صرح ساركوزي في خطاب جاء فيه: " لقد جئت لأقول للفرنسيين أن مستقبلهم الحقيقي يلعب هنا، في منطقة المتوسط..."[2]

وخلال مؤتمره الصحفي في حملته الانتخابية في 6 مايو 2007 قدم مبادرته بوجه عام، ثم طور الفكرة بعد ذلك في خطاب له في طنجة في 23 أكتوبر 2007 وللإشارة فان اقتراح ساركوزي تميز بالمرونة حيث قدم فكرته باسم "اتحاد المتوسط" والغرض من هذه التسمية هو امتصاص معارضة بعض الجهات، وتم اعادة تسميته الاتحاد من اجل المتوسط.

واثناء زيارته لطنجة طالب الرئيس الفرنسي بضرورة اقامة اتحاد يجمع شعوب المتوسط وللإشارة فإن اقتراح ساركوزي قدم تحت اسم اتحاد المتوسط، وفي اعقاب الاعلان عن المشروع حدثت موجة من الحذر والتحفظ في اوساط أوروبا والتي حسب اعتقادهم اشارة إلى نهاية مسار برشلونة وتأكدُ فشله وعدم فاعليته هذا من جهة، ومن جهة اخرى تهمش مساعي أوروبا المشتركة، وفي خضم هذه التجاذبات بين فرنسا والطرف الأوروبي ومن اجل التفاهم والوصول إلى اتفاق تم فتح مفاوضات بين فرنسا وألمانيا حول مشروع الاتحاد وقد اصفرت المفاوضات في 8 مارس 2008 إلى اعادة صياغة المبادرة الفرنسية لخدمت مصالح أوروبا الموحدة وعليه تم تحويل اسم المشروع من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط وهذا نتيجة انتقال الوصاية على مبادرة مشروع الاتحاد من اجل المتوسط من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي، واعتبار هذه المبادرة تحديث واعادة بعث وتفعيل لمسار برشلونة وهذا يدل على اهتمام الطرف الأوروبي

[1] Sarah Bochud, "Du processus de Barcelone a la politique européenne de voisinage: quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région?" (Travail de master, département d'économie politique, faculté des science économiques et sociales, universités friburgensis), p 32.

[2] برد رتيبة، مرجع سابق، ص 200.

بإعطاء الصفة التكاملية للكافة المشاريع المتوسطية بغرض تجنب تداخل أو تباين في الاهداف، كما أنه دعا إلى ضم كافة الدول الأوروبية .[1]

المطلب الثاني: خصائص الاتحاد من أجل المتوسط.

كغيره من مشاريع الشراكة والتعاون عرف الاتحاد من اجل المتوسط جملة من الخصائص التي طبعت مجريات الاعلان عنه:

أولاً: خصائص الاتحاد من أجل المتوسط من حيث المشاركة

تم افتتاح اشغال المؤتمر التأسيسي للاتحاد من أجل المتوسط، وهذا بتاريخ 13 جويلية 2008، في جلسة مغلقة وتقاسم رئاسة القمة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والرئيس المصري حسني مبارك، وقد حضر القمة التأسيسية 40 رئيس دولة ورئيس حكومة من أوروبا وقادة دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وقد تم إقامة القمة في متحف القصر الكبير بالعاصمة الفرنسية باريس وعبر الرئيس الفرنسي صاحب الفكرة عن رغبته في اقامة مشروع اتحاد أوروبي عربي يضم 44 دولة منها 27 دول المشكلة للاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط وهي الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب، لبنان، سوريا، الأردن، مصر، تركيا، والسلطة الفلسطينية، البانيا، اسرائيل، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مونتينيجرو، موناكو.[2]

ومن الأحداث التي ميزت القمة هي مقاطعة ليبيا للمشروع هذا حسب تصريح رئيسها معمر القذافي حيث اعتبر أن هذا المشروع مخيف وهزلي لأنه يفرض على الدول العربية الاعتراف بإسرائيل، كما نسجل في القمة غياب الملك المغربي محمد السادس والذي ناب عنه شقيقه مولاي رشيد.

العدد الاجمالي للدول المعنية بمشروع الاتحاد من اجل المتوسط يصل إلى 44 دولة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة اقسام:

[1] العربي جعفر عدالة،"_تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلاقات الاجتماعية، العدد 5، 19 ديسمبر 2014، ص 08.

[2] العربي جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 09.

- **الدول الشمالية:** تضم الدول الواقعة شمال المتوسط ومنها دول اعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي: اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، اليونان، قبرص، ودول اخرى مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي: تركيا وكرواتيا، بالإضافة إلى دول غير عضوة في الاتحاد الأوروبي هي: البوسنة، مونتينيجرو، البانيا.
- **دول جنوب المتوسط:** ومنها الدول شمال افريقيا الاربعة ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة إلى الدول الواقعة في الجنوب الشرقي للمتوسط وهي: مصر، اسرائيل، السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا.[1]
- **الدول غير المتوسطية:** وهي تمثل الدول غير المشاطئة للبحر الابيض متوسط وتشمل: موريتانيا، الاردن، البرتغال، ايرلندا انجلترا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، الدانمارك، السويد، فنلندا، استونيا، ليتونيا، ليتوانيا، بولونيا، التشيك، سلوفينيا، سلوفاكيا، النمسا، رومانيا، بلغاريا، المجر.[2]

والملاحظة الأولى التي تسجل في المشاركة في الاتحاد من اجل المتوسط تتسم بعدم التوازن حيث نجد المشاركة العربية محصورة في ثماني دوا عربية، في حين عدد الدول الأوروبية المشاركة 34 دولة.

وبالنظر إلى القمة التأسيسية وطبيعة المشاركة نجدها قد جمعت دول عربية بدول أوروبية وهو ما يتقاطع مع ما حدث في مسار برشلونة وبالحديث عن الدول المشاركة ومدى فاعلية حضورها، نجد أن الدول الأوروبية حضرت القمة باتفاق مسبق وموحد جاء نتيجة سلسلة من المشاورات والنقاشات التي جمعت اعضاء الاتحاد الأوروبي خاصة القوتين المركزيتين فيه فرنسا وألمانيا حيث عملوا على صياغة برامج وخطط تعود بالمنفعة على دول الاتحاد الأوروبي وجاء ترحيب الطرف الأوروبي بالمشروع بعد ادراكه لفوائد وعائدات هذه المبادرة كما أن المفوضية الأوروبية اكدت على أن الاتحاد من اجل المتوسط جاء لإعادة تفعيل عملية برشلونة ومن اجل حل العديد من المشاكل المتوسطية العالقة .

في مقابل ذلك حضرت الدول العربية إلى القمة التأسيسية بموقف مقسم وضعيف لأنها لم تتفق ولم تتناقش حول البرامج والمصالح المشتركة من اجل توحيد آراءهم وتقوية مواقفهم امام الطرف الأوروبي

---

[1] عثمان طايبي،" ساركوزي يصف قمة باريس بالناجح ومبارك يصرح : دول عربية تريد إقامة علاقات عادية مع إسرائيل"، جريدة الخبر، العدد5372 ، الاثنين 14 جويلية2008 ، ص2.

[2] عثمان طايبي، مرجع سابق، ص 2 .

ويرجع ضعف الموقف العربي وانقسامه إلى الجو المشحون الذي طبع العلاقات العربية ــ العربية خاصة العلاقات الجزائرية ــ المغربية، والعلاقات السورية ــ المصرية.

ثانياً: خصائص الاتحاد من اجل المتوسط من حيث المحتوى:

في كلمة ساركوزي الافتتاحية أكد على ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق التضامن، وهذا في ظل وجود ظروف مناسبة منها العامل الجغرافي والروابط التاريخية، حيت تتقاسم الدول المتوسطية المسؤوليات.

خرج أطراف القمة الأورو متوسطية في اجتماعهم بإعلان رسمي في القمة التأسيسية الأولى بباريس وهذا في وثيقة مكونة من عشر صفحات تتضمن مقدمة و33 فقرة منها خلاصة في آخر مادتين (32 ــ 33) بالإضافة إلى ملحق من صفحتين يتضمن ستة مشاريع، وهي مكتوبة باللغة الانجليزية على أن يتم نشرها باللغة الفرنسية واللغة العربية.[1]

جاء في نص مقدمة الاعلان التأسيسي أن رؤساء الدول الاعضاء يتقاسمون نفس الرؤية حول امكانية بناء فضاء متوسطي مستقر ومزدهر مبني عل أسس ديمقراطية، كما جاء التأكيد على الاسم الجديد للاتحاد من "الاتحاد المتوسطي" إلى اسم رسمي جديد هو" مسار برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط" وهذا لأنه يتقاطع مع مسار برشلونة في الطابع الشمولي والمتعدد الاطراف الرامي إلى تحقيق الاندماج والانسجام بين ضفتي المتوسط وتوفيق العلاقات الانسانية والاجتماعية والثقافية، بين أطراف الاتحاد للوصول التفاهم يدعم مسار الشراكة والتعاون وقيام الاتحاد جاء لمجابهة التحديات السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى المتغيرات المناخية والتعاطي معها.

بالنسبة لسير أعمال الاتحاد فقد أكد بيان باريس على عقد قمة الاتحاد سنتين وهذا بالتناوب على بين البلدان المتوسطية ويتم عقد اجتماع خاص بوزراء خارجية الدول الاعضاء مرة كل سنة والتأكيد على ضرورة دعوة جميع الدول الاعضاء لحضور قمم ونشاطات الاتحاد وبالنسبة لاختيار الرئيس فيتم بالإجماع والحرص على تطبيق مبدأ التناوب على الرئاسة.

[1] برد رتيبة، مرجع سابق، ص 202.

وفي ختام البيان التأسيسي تم التأكيد على مبادئ مسار برشلونة، حيث تم تبني المحاور ذاتها التي تم جاء بها المسار، وتوّجت نهاية اشغال مؤتمر باريس بالمصادقة على البيان الختامي المؤسس للاتحاد من اجل المتوسط بالأغلبية. [1]

المطلب الثالث: أهداف وآليات الاتحاد من اجل المتوسط

إن المبادرة الفرنسية المتمثلة في الاتحاد من اجل المتوسط والتي كانت حصيلة من النقاشات والتشاورات التي دارت بين الدول المتوسطية، جاءت لتحقيق جملة من الاهداف في ظل الوضع الدولي القائم وكاستجابة لمتطلبات التحولات التي تفرضها المعطيات الجديدة ومن بين أهم أهداف الاتحاد من اجل المتوسط ما يلي:

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.
- اضفاء طابع ملموس وأكثر وضوح على هذه العلاقات في إطار مشاريع اقليمية ومحلية تخدم الصالح العام.
- تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية.
- ادانة الارهاب بكل اشكاله ومظاهره والتصميم على القضاء عليه ومكافحة جميع الاطراف الداعمة أو الحاضنة له.
- اقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط والعمل على احلال الأمن والاستقرار والازدهار.
- تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية للدول الاعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط والعمل على تنميتها.
- اقامة جامعة أورو متوسطية.
- اقامة برامج للطاقة المتجددة والتنمية المستدامة خاصة برامج الطاقة الشمسية.
- تضافر الجهود وتنسيق المواقف المشتركة في سبيل انشاء وتطوير نشأة الحماية المدنية ضد الكوارث الطبيعية.
- تنقية مياه البحر الأبيض المتوسط.
- مد الطرقات السريعة البرية والبحرية لتسهيل تنقل الاشخاص والبضائع بين دول الاتحاد.

---

[1] عثمان لحياني، " في مشروع البيان الختامي، اعتماد خمسة مصادر للتمويل وتأجيل النقاش بشأن حقوق الإنسان"، جريدة الخبر، العدد 5371، الاثنين 13 جويلية 2008، ص3 .

- تحسين التفاهم بين الثقافات وضمان احترام كل الديانات والمعتقدات.[1]

ولتحقيق هذه الاهداف تم اقتراح مجموعة من الآليات منها:

- انشاء بنك متوسطي للاستثمار بنفس معايير البنك الأوروبي للاستثمار والذي من بين مهامه تقديم المساعدات المالية من أجل النهوض باقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية والعمل على ترقية التنمية فيها.

- **الرئاسة الجماعية Copresidence:** يتولى الاشراف عليها رئيسين، رئيس من الاتحاد الأوروبي وتتم الرئاسة حسب التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي، ورئيس من أحد الدول المتوسطية.

- **الموظفون السامون Hauts Fonctionnaires:** يناط بهم دراسة مسار المبادرة وتقييم أهدافها كما تحضر للاجتماعات الوزارية.

- **اللجنة الدائمة المشتركة Comite Permanent interorganisations:** مقرها في بروكسل تساهم في التحضير للاجتماعات الوزارية ومتابعة اشغال المبادرة كما تعمل كآلية للتكيف مع الحالات الطارئة والأوضاع التي يمر بها أطراف الاتحاد من اجل المتوسط.

- **الأمانة:** برئاسة أمين عام من أحد دول المتوسط ومعه خمسة نواب اثنين منهم أوربيين يتمحور عملها في ترقية المشاريع الجديدة ومتابعتها والتنسيق والتنظيم المعلوماتي.[2]

[1] قريب بلال، "السياسة الامنية للاتحاد الأوروبي من منظور اقطابه: التحديات والرهانات"، شهادة ماجستير، تخصص دبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 111.

[2] Frederic Allemn, L'Union pour la mediterranee pourquoi ? comment? fondation pour l'innovation politique, juin 2008: www.fondapal.org.le 15/04/2016 14:22.

خلاصـــة:

بعد عرض أهم محطات الشراكة التي تم اقامتها بين دول البحر الأبيض المتوسط، نخلص إلى فكرة مفادها أن مسار العلاقات المتوسطية جاء نتيجة للتحولات التي عرفتها الساحة السياسية وتعاطياً مع الاحداث والتحديات التي تهدد أمن المتوسط، وقد جاء مسار برشلونة لتحقيق الشراكة والتعاون بين اطراف المسار وتميّز المشروع الشمولية والتعدد لكنه تعطل بسبب الصراعات البينية بين أطرافه، وجاء انشاء مبادرة 5+5 بدافع مجابهة الهجرة غير الشرعية وكافة المخاطر التي تتصدى لمساعي التعاون والشراكة، وهذه المبادرة هي الاخرى تعطلت لنفس الاسباب، ليتم بعد ذلك طرح مبادرة فرنسية باسم الاتحاد من اجل المتوسط والملاحظ أن هذا المشروع جاء كإعادة صياغة وتفعيل لمسار برشلونة لكونه جمع الاعضاء ذاتهم وتبنى المحاور نفسها.

الفصل الثالث

تقييـــم مســـــار العلاقـــات الأورو مغاربيـــــــة

تمهيد:

إن العلاقات الدولية في أساسها علاقات تعاون متكافئ أو هيمنة وتبعية، والشراكة التي جمعت دول المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي نصت على إقامة تعاون واعتماد متبادل بين الضفتين وهذا في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، والأمنية، وفي سياق تنفيذ اهداف المبادرات بدأت العلاقات تنحو منحى آخر وهذا بعدم التكافؤ في المعاملات الاقتصادية والهيمنة هذا بالإضافة إلى جمود هذه المبادرات والاكتفاء بالشعارات والخطابات، بالنسبة للطرف الأوروبي والذي هو صاحب المبادرات عمل على صياغة المبادرات وفقا لاستراتيجية تخدم مصالحه وتضمن له المزيد من المكاسب والقوة، اما الطرف المغاربي فقد استحسن المبادرات وعمل هو الآخر على الاستفادة منها وهذا بتطبيق جميع شروطها، وبما أن الشراكة تشترط التوازن والتساوي في القدرات والحضور الدولي، وبالنظر إلى الفوارق الشاسعة بين الطرفين فقد اختلفت عائدات الشراكة وانعكست على الطرفين كل حسب قوته وتوظيفه الجيد لأوراقه الرابحة.

المبحث الأول: مظاهر الشراكة في العلاقات الأورو مغاربية.

التعاون والشراكة أصبحا متطلبان أساسيان لبناء فرص أكبر للتنمية الشاملة والازدهار وفي سعي الدول الأورو مغاربية إلى تحقيق التعاون والشراكة في إطار المبادرات الأورو متوسطية والتي نصت اتفاقياتها على إقامة منطقة تعاون متكافئ واعتماد متبادل شامل بين الضفتين.

المطلب الأول: الشراكة الاقتصادية.

جاء نصوص مبادرات الشراكة لتعطي اهتمام كبير للجانب الاقتصادي، من اجل دعم استراتيجية الشراكة اعتمد الاتحاد الأوروبي على اداتين هما منطقة التجارة الحرة، والأداة المالية الجديدة MEDA

- **تونس:**

سجلت تقدم كبير في تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ توقيعها لاتفاقية 1996 بدأ الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وإعادة تأهيل المؤسسات التونسية، استفادت تونس في برنامج ميدا1 1996 ــ 1999 من غلاف مالي قدره 428 مليون يورو أوروبي، وبفضل برنامج ميدا للشراكة تم إعادة تأهيل حوالي 600 مؤسسة، كما عرفت التحرير الكلي للتجارة في السلع المصنعة محليا، والمنتجات الصناعية التونسية ستكون معفاة بموجب الاتفاقية من اية رسوم، وفي سنة 2012 عمل البنك الاوروبي على إعادة انشاء وتنمية في الاستثمار، وقام بتمويل اكثر من 20 مشروع في القطاع الخاص بمبلغ قدره 300 مليون يورو، بالإضافة الى تقديم مساعدات تقنية لأكثر من 220 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.[1]

- **المغرب:**

وقع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 26 فيفري 1996 وقام بالتوقيع على معاهدة تمويل تسهيلات للتعديل الهيكلي بتاريخ 7 مارس 1997 من أجل دعم الاقتصاد المغربي وتسهيل انفتاحه على السوق ووفقا لبرنامج ميدا1 تم تخصيص غلاف مالي قدره 660 مليون أورو وفي سنة 2004 تم تقديم حصة من برنامج ميدا2 قدرت ب 156 مليون أورو.

[1] مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، السنة الرابعة، 2009، ص ص 56 ــ 57.

- **الجزائر:**

وقعت عقد شراكة مع المجموعة الأوروبية بتاريخ 22 افريل 2002 بفلانسيا حيث حصلت على مبلغ قدره 164 مليون أورو في اطاره، وفي سنة 2004 حصلت على 55 مليون أورو في إطار برنامج ميدا 2، تعقب ذلك تقديم غلاف مالي قدر بحوالي 10 مليون أورو في الفترة الممتدة ما بين 2005 ــ 2006 الخاص بالبرنامج الاستدلالي الوطني وهو الآخر جاء في إطار برنامج ميدا 2.

تم توقيع اتفاقية اغادير بتاريخ 25 فيفري 2004 المقترحة من طرف الاتحاد الاوروبي لدعم جهود البلدان المشاركة وقعت عليها تونس والمغرب، هدفها تشجيع زيادة وتيرة الاندماج الاقتصادي والتعاون بين بلدان الجنوب، في سنة 2007 ازدادت صادرات هذه البلدان تونس 19%، المغرب 6%.[1]

المكاسب الاقتصادية للهجرة تعود بالنفع على الدول الأوروبية التي تعاني نقص في اليد العاملة بسبب ارتفاع معدلات الشيخوخة، كما تعود بالفائدة على دول المغرب العربي حيث تساهم في التحويلات التي بلغت 9.63 بالنسبة للمغرب، و4.66 بالنسبة لتونس، و2.36 بالنسبة للجزائر، هذه التحويلات تعد مكسب اقتصادي مهم يجب الاهتمام به وتنظيمه حيث تعتبر أحد مصادر الدخل المربحة مما يشجع حركات الهجرة وفي المقابل تؤدي الى التخفيف من حدة الفقر وتساهم في زيادة تراكم رأس المال البشري والاستثمار.

ويتضمن برنامج الشراكة تحديث البنى الاقتصادية التونسية وتأهيل الشركات والمؤسسات من إضافة إلى المساعدة في إطار برامج MEDA، خلال المبالغ التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتونس في برامج الاستثمار والبحث عن شركاء، وفتح المجال للأجانب" أي الجانب الأوروبي" لشراء 49% من الشركات التونسية المدرجة في البورصة بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز10% .

ودخل الاتفاق الأوروبي–الجزائري للشراكة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2004 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري والبرلمانات الأوروبية، وشرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحرير الاقتصاد وفتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي.[2]

---

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/ اتفاقية اغادير le :15/05/2016 12:53.

[2] يونس ب، في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة :هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية و السياسية؟، أسبوعية السفير،العدد 81، ديسمبر2001 ، ص 07.

المطلب الثاني: الشراكة السياسية والاجتماعية

يحظى الحوار السياسي والاجتماعي بالاهتمام والأولوية من طرف الاتحاد الأوروبي، حيث يلاحظ أن الاتفاقيات أولت التعاون والحوار السياسي والاجتماعي أهمية بالغة.

فتح المجال امام الدول المغاربية للتعبير عن مخاوفها والمساهمة الفكرية والاستراتيجية الفعالة فيما يخص الامن الإقليمي، خلق مناخ من ثقة فيما بين دول الجنوب وتقريب وجهات النظر.

بالنسبة لحقوق الانسان من خلال المساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية إلى الدول المغاربية كم أجل تعزيز مبادئ حقوق الانسان من خلال برنامج ميدا حيث تم تخصيص 1% من المساعدات لهذا المحور، أيضا تم انتهاج آلية أخرى لخدمة نفس القضية وهي المساعدات المالية في إطار المعونة المتوسطية عام 2003.

كما تم اصدار جملة من التقارير التي تحث على احترام حقوق الانسان، حيث في المغرب تم وضع اصدار من طرف المفوضية الأوروبية بعنوان: "حقوق الانسان وتطبيق دولة القانون في المغرب" وهو ما جعل المغرب تتخذ الإجراءات منها الانضمام المغرب للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وضمان حرية التعبير والصافة، بالنسبة لتونس فقد تم اصدار قرار يتعلق بحقوق الانسان في 15 جويلية 2002.

كما شجع اعلان برشلونة التبادل بين المجموع بين المدنية الثقافية من خلال مجموعة البرامج الثقافية أهمها:

برنامج ميدا الديمقراطية Eurodelocratie: هدفه إقامة أنظمة ديمقراطية في المنطقة من خلال ترسيم مشاريع مدعمة من طرف المنظمات غير الحكومية.

برنامج أورو ماد Euromedjeunnesse: أجل تسهيل ادماج الشباب في الحياة المهنية والاجتماعية، وقد خصص هذا البرنامج حوالي 10 مليون أورو في القسم الأول و14 مليون في القسم الثاني.[1]

[1] عشورعبد الكريم، معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي أنموذجا، مداخلة مقدمة 27فيفري 2012 بمعهد العلوم الاقتصادية - ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي ،ص8 .

برنامج ميدا السمعي البصري Med Audiovisuel : رصد حوالي 20 مليون أورو، هدفه تعزيز التعاون في هذا المجال إضافة إلى برنامج التراث المتوسطي الذي يقوم على حفظ التراث المادي وغير المادي وتعزيز التعاون اللامركزي بين الهيئات المحلية وتعزيز الديمقراطية.[1]

والهدف من هذه البرامج هو تمويل ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان وتطوير قدرات المجتمع المدني، حيث تبنى الاتحاد عام 1996 برنامج ميدا للديمقراطية من أجل دعم المنح والاعانات لمختلف المنظمات العامة وبما أن نسبة الأموال المقدمة لبرنامج ميدا للديمقراطية ضعيفة قدرت ب1% تحصلت للدول المغاربية على تمويلات متنوعة لهذه المشاريع نذكر مثلا استفادة الجزائر من مبلغ 1 مليون أورو من طرف مندوبية اللجنة الأوروبية وهذا على المدى القصير والمتوسط وهذا في اطار المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان جاء فيها دعم عسرة برامج الوطنية.[2]

والمغرب استفاد من عدة مشاريع في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وهذا من خلال توقيع عقد بين المفوضية الأوروبية و11 جمعية مغربية غير حكومية ودعمها بحوالي واحد مليون دولار سنة 2003، وتونس هي الأخرى استفادت في إطار نفس المشروع، ونظرا للوضع الكارثي لحقوق الانسان فيها أصدر البرلمان الأوروبي مجموعة من القرارات تتعلق بحقوق الانسان منها القرار الصادر بتاريخ 15 جوان 2000 الذي طالب فيه حكومة تونس باتخاذ الاجراءات الضرورية للارتقاء بحقوق الانسان.

تضمن الإطار العام للشراكة الأورو مغاربية ضرورة انشاء هيئات ومجتمع مدني قادر على بلورة نموذج شراكة حقيقية بين الأطر المعنية بهذه العملية، وهذا من خلال قوة الاقتراح وبالتالي القدرة على التأثير في مختلف سياسات المنطقة وفي مختلف المجالات، لذلك سوف نحاول ابراز بعض التنظيمات، بفضل الشراكة التي مكنت من خلق شبكة واسعة من النشاطات المدنية والتي اهتمت بمختلف القضايا العامة والتي من شأنها تطوير وتحسين العيش في المنطقة وأهم هذه التنظيمات:

التجمع النقابي الأورو متوسطي: وهو مبادرة تم تجسيدها من اجل العمل على حوار حقيقي بين المجتمعات المدنية الأورو متوسطية وقد اهتم بالنمو الاجتماعي والعمل على تنمية الجوانب المشتركة.

[1] عشورعبد الكريم، مرجع سابق، ص 09.

[2] مليون أورو لتمويل مشاريع حقوق الانسان والديمقراطية، جريدة الخبر، 09 ــ 08 ــ 2004، ص 24.

كما انعقد ولأول مرة المنتدى المدني الأورو متوسطي في مدينة مراكش بتاريخ 04 ــ 07 نوفمبر 2006 وهو بمثابة تحقيق طموح قوي للمجتمعات المدنية المغاربية، حيث اعترف المشاركون بدورهم كفاعلين مسؤولين وشركاء في هذه التجمعات.

التجمع النقابي الأورو متوسطي: النقابات العمالية هي أحد أهم أبعاد المجتمع المدني بمفهومه الواسع فهي عبارة عن جماعات ضغط على السلطة وعي شريك اجتماعي مهم لإنعاش التنمية وقد وحد هذا التجمع الاهتمامات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية محليا وإقليميا.[1]

المطلب الثالث: الشق الأمني

عملت مبادرات الشراكة في الجانب الأمني على انتهاج آليات امنية جديدة من أجل توفير الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو مغاربية منها:

تم انشاء المؤسسة الأوروبية ANNA LINDCH نسبة الى الوزيرة السويدية التي تم اغتيالها في ديسمبر 2003، كما تقرر إقامة تعاون مكثف يجمع طموحات وجهود الدول المتوسطية من اجل التصدي لظاهرة الهجرة وتدفقها، وفي قمة برشلونة المنعقدة في 2005 طرحت الجزائر فكرة المصادقة على الميثاق الأورو متوسطي بخصوص الهجرة وأكدت في الميثاق على الكرامة الإنسانية وضرورة احترامها.

انشاء قوات حرس الحدود كما تم تدريب الشرطة وجيش الدول المتوسطية المعنية بالهجرة، وتشير الاحصائيات إلى نجاح فرنسا في ابعاد 19481 أجنبي غير شرعي سنة 2008، وبالنسبة إلى الجزائر فقد قامت بإيقاف حوالي 8000 مهاجر غير شرعي من 19 دولة، ودول المغرب العربي هي مناطق عبور الى أوروبا بحوالي 90% من المهاجرين، وإيطاليا نجحت في ترحيل 420 ألف مهاجر.

وكآلية لمواجهة الهجرة عملت الأطراف على تطبيق سياسات الادماج الإيجابي للمهاجرين منها المباحثات الجزائرية الاسبانية التي جاء فيها تسهيل حصول الجزائر على تأشيرة دخول الى اسبانيا والعمل عل تحسين وضعية 55الف جزائري مقيم في اسبانيا بصفة شرعية.

يورو ميد للهجرة: جاء هذا المشروع الإقليمي في 4 فيفري 2008 بهدف دعم جهود الدول المتوسطية للحد من الهجرة وإيجاد الحلول لها والارتقاء بالتعاون في مجالات الهجرة، وهذا المشروع يلقى

[1] الإعلان الختامي للمنتدى المدني الأورو متوسطي 2006.ص 2.

دعم وتمويل من عدة جهات منها: المفوضية الأوروبية، وكالة المعونة الألمانية، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ومركز دراسات السياسة الدولية، بحكم خبرتها في مسائل الهجرة ودول المغرب العربي الثلاثة الجزائر، تونس، المغرب معنية بهذا المشروع.

الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف: تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول شمال إفريقيا، وهذا بعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف من اجل الحد من الهجرة غير الشرعية ونذكر منها الاتفاقية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا عام 2007 بموجب هذه الاتفاقية الثنائية تم الاتفاق على عقد دورات تكوينية وتدريبية [1]بحرية وتقديم المساعدات الفنية بالإضافة إلى القيام بحملات المراقبة والبحث وكذا الانقاذ عبر نقاط الانطلاق والعبور.

بالنسبة إلى تونس فهي الأخرى أبرمت اتفاق تعاون مع ايطاليا في ذات المجال وقد نص الاتفاق على إقامة نظام تبادل المعلومات، دعم السلطات التونسية بالمعدات والزوارق والأجهزة البحرية اللازمة، وعقد دورات تدريبية للشرطة المختصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية.

إن ترتيبات مكافحة الهجرة غير الشرعية باتت أكثر تعقيدا على مدار السنوات، فمع نهاية المؤتمر الأورو متوسطي الذي عقد في مرسيليا عام 2000، أثار الوزراء لأول مرة موضوع" **برنامج إقليمي في مجال العدالة والشؤون الداخلية**"، وقرر تنظيم عملية رائدة للرقابة المشتركة في البحار عام 2000، يهدف كل هذا إلى تشجيع بناء منظومة رقابة قوية على حدود أوروبا وإقامة فضاء جديد للأمن الأوروبي ويستشف هذا من قراءة خطة العمل في قمة فالنسيا 2002 وتوصيات قمة كريث مايو 2003، وخاصة توصيات قمة نابولي ديسمبر 2003 والتي تجسدت في وكالة فرونتكس Frontex، وهنا نلاحظ أن الجديد الذي أتى به الإعلان والذي يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية، يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية، من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة، وهكذا ففقد شكل مشروع الشراكة كمقاربة إطارا ملائما يمكن أوروبا من استدراك هذه الدول في مواجهة الهجرة غير الشرعية، واعتبارا من عام 2005 وفي سياق اتسم بتدفق متزايد للمهاجرين غير الشرعيين الذين ينحدرون من جنوب الصحراء إلى أوروبا، أطلق الاتحاد الأوروبي خطوة جديدة في التعرض لقضية الهجرة مع الشركاء الجنوب متوسطيين

[1] www.worldhank/j6ec.ooc170: "الهجرة والتحولات المالية" :البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2012/05/10 12:28

والأفارقة في آن واحد، وتهدف العملية التي بدأت في الرباط، في يوليو 2006 إلى إقامة شراكة وثيقة بين دولة المنشأ والعبور والمقصد، من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة السيطرة على تدفقات الهجرة على طول طريق الهجرة الغرب إفريقي .وهو حل يجب أن يستند على حوار منتظم وعلى تعاون فعال وإجرائي بين مختلف الشركاء .وسيكون لديه كأساس منظور متوازن يجمع بين السعي لتحقيق التضافر بين الهجرة والتنمية وتنظيم الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير الشرعية، كما انعقد المؤتمر الوزاري.[1]

[1] بشارة خضر، "أوربا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس"، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010 ، ص 90.

المبحث الثاني: مظاهر التبعية في العلاقات الأورو مغاربية

بالنظر إلى واقع العلاقات الاورو مغاربية بعد تتبع مسارها وتقييم مختلف ابعادها منذ سنة 1995، يمكن ملاحظة أثر هذه الاتفاقيات على الطرفين الأوروبي والمغاربي، وهذا باختلاف الأهداف المسطرة عن الواقع العملي الذي طبع العلاقات بسبب السياسات التي انتهجتها أوروبا في سعيها لربط الدول المغاربية بها ومحاولة جعلها سوق استهلاكية لتسويق منتجاتها وهو ما جعل محاولات الشراكة تنحو منحا آخر.

المطلب الأول: التبعية الاقتصادية

اقتصاديات الدول المغاربية تتنوع بين اقتصاد الريع الذي يعتبر المورد الأساسي للجزائر لتحصيل العملة الصعبة، والنسيج الصناعي الذي هو عاجز عن منافسة المنتجات الأجنبية المتميزة بالجودة، ونجد تونس والمغرب يعتمدان على الزراعة والسياحة الفوسفات في تحصيل العملة الصعبة وهذا لا يخدم اقتصاد هذين البلدين بالنظر الى تشابه القطاع الزراعي مع ما تنتجه اسبانيا والبرتغال واليونان، مما يكرس التبعية الاقتصادية.

كما ان الممارسات البيروقراطية في تنفيذ برنامج ميدا 1 و2 والتي كانت تخصص لدول أوروبا الشرقية ما يصل الى 27 يورو للفرد الواحد خلال السنة، اما بلدان جنوب المتوسط تتلقى 2 يورو للفرد في السنة في إطار نفس البرنامج، وهو ما يقل عن 15 مرة نت ما تحصل عليه دول أوروبا الشرقية.[1]

وتطبيق اتفاق تحرير التجارة وفتح الأسواق المغاربية أمام السلع والمنتجات الأوروبية سيؤدي إلى التأثير على اقتصاديات دول المغرب العربي وهذا نتيجة لتدني القدرة الشرائية والتكنولوجية.

إلغاء الرسوم الجمركية على الكثير من السلع والمنتجات الأوروبية ينعكس بالسلب على المنتجات المحلية لمل قدرتها هل المنافسة.

تحرير تجارة المنتجات الصناعية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي وهذا تنفيذا لاتفاق إقامة منطقة للتجارة الحرة الأورو مغاربية، يدعم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد من توسيع سوق صادراتها نتيجة انفتاح السوق المغاربية مع تقليص نسب التعريفات الجمركية وتسهيل دخولها إلى السوق المغاربية، في المقابل يخلق هذا الانفتاح تحدي للمؤسسات الصناعية المغاربية.[2]

---

[1] المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول البحر الابيض المتوسط (سهيام)، المنطقة المتوسطية، مستقبل الزراعة والغذاء في البلدان المتوسطية، مطابع المؤسسة الوطنية للعلاقات السياسية، ص71.

[2] Boussata Mohamed، "Implication fiscal et commerciales des accords de ZLE، les cas du Maroc avec l'UE. La Tunisie et L'Egypt. Revue marocaine d'administration et du développement local" n°33، septembre 2000، p98.

المنتجات الزراعية من المنتجات الحساسة بالنسبة لاتحاد الأوروبي حيث يطبق السياسة الزراعية المشتركة والتي يتم بموجبها دعم المنتجين الأوروبيين وحماية الإنتاج الزراعي الأوروبي وبما أن هذا الإنتاج يمثل نسبة مهمة من الصادرات المغاربية (تونس، المغرب) تجاه الاتحاد الأوروبي لم يتم تحديد رزنامة للتفكيك التدريجي للمنتجات الزراعية في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما ان المنتجات الزراعية المصنعة تتعرض لمعاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي حيث تفرض عليها رسوم جمركية.[1]

المطلب الثاني: التبعية السياسية والاجتماعية

لم يختلف الوضع في الجانب السياسي والاجتماعي حيث شهدت العلاقات بين الدول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.

غياب هوية إقليمية مشتركة خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وسلسلة الهجمات الإرهابية التي طالت مدن وعواصم أوروبية، كما أدت زيادة التعصب وتفاقم الفهم الثقافي الخاطئ بيم ضفتي المتوسط عقب أزمة الصور الكاريكاتيرية الدانماركية في 2006 وجوان 2009، ضف إلى ذلك التأييد الشعبي الكبير للأحزاب الأوروبية المتطرفة.

اتفاقية الشراكة تعطي للطرف الأوروبي مبررات التدخل في الشؤون الداخلية وهذا تحت غطاء مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الانسان...

قوة الطرف الأوروبي وثقله على الساحة الإقليمية والدولية وقدرته على لعب أدوار متقدمة بالإضافة العضوية الدائمة لفرنسا وبريطانيا في مجلس الامن يعطيهما الأوراق الرابحة وهو ما جعل اتجاه الشراكة واحد من الشمال إلى الجنوب وقد يتعداه إلى الوصاية والاملاء بسياسات تخدم المصلحة الأوروبية على حساب مصالح شعوب المغرب العربي وهذي لان دول المغرب العربي في وضعية المتلقي للإملاءات نتيجة.

المشروطية السياسية: وهي سياسة تتبعها الدول الأوروبية لتمرير مشاريع وسياسات التي تخدم مصالحهم، كما أنها وفق لهذه السياسة تقدم مشاريع اقتصادية وتحفيزات مادية مقابل إصلاحات وتغييرات عل البنى الاقتصادية والسياسية.

[1] Seifeddine Muaz, "The impact of euro-Mediterranean partnership on the agriculture sector of Jordon, Palestine, Syria, Lebanon and Egypt", Research n°: FEM 21-03 Femise Research Program in Collaboration with, University of Jordan, Jordan, 2004, P: 381.

فمعظم المشاريع والاستراتيجيات التي يضعها الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان اغلبها تفشل كليا.فنقل قيم الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان تخدم أهداف السياسة الخارجية للاتحاد وخصوصا هدف تشكيل البيئة المحيطة، وذلك بإحداث تأثيرات تحويلية فيها، بينما يؤدي الدفع بسياسات داخلية الشؤون الأمنية الداخلية مثلا، نحو السياسة الخارجية إلى زيادة وتعظيم الفعالية وحل معضلة قدرات السياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثالث: التبعية الأمنية

السياسة الأوروبية في معالجة ظاهرة الهجرة جاءت لخدمة مصالح أوروبا بالدرجة الأولى، وهذا ما يظهر في مشروع المفوضية الأوروبية المعروف بخارطة الطريق في ديسمبر 2005 والذي يتضمن تأطير الهجرة الشرعية وهذا باختيار الكفاءات او ما يصطلح عليه بالهجرة الانتقائية Immigration Sélective حيث يتم اختيار الكفاءات والادمغة وفتح المجال امام اليد العاملة المؤهلة واستقطابها من خلال سياسات اغرائية عديدة، هذه السياسة تنعكس بالسلب على دول المغرب العربي الذي يعاني هجرة الادمغة والكفاءات وبالتالي يعمق الهوة بين دول شمال ودول جنوب المتوسط.

غياب سياسة إقليمية موحدة وناجعة لمعالجة الظاهرة وهذا بسبب ميل الدول المغاربية الى التعاطي مع الظاهرة بشكل قطري دون التنسيق المشترك مع بقية الدول المغاربية.

وجود تناقضات واختلاف للرؤى بين دول الشراكة حيث نجد مثلا دولة مالطا ترفض انقاذ المهاجرين في البحر كما تمنع سفن المهاجرين الذي يتم انقاذهم من الدخول إلى شواطئها مما يعرقل الاتفاقيات الأمنية للقضاء على الهجرة

إن المقاربة الأوروبية تتناول ملف الهجرة من الزاوية الأمنية بطريقة تتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، وإذا كان الاتحاد الأوروبي في مسيرته التكاملية قام على الحريات الأساسية الأربعة "وهي: حرية تنقل السلع، حرية تنقل الخدمات، حرية تنقل رؤوس الأموال، وعدم التطرق إلى حرية تنقل الأشخاص، وهي مقصاه بالنسبة لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الضفة الجنوبية، وهذا ما أدى إلى تفريغ وتجريد مفهوم الشراكة، خاصة في المحتوى الأمني الإنساني من معناه المقصود والمعمول على الوصول

[1] عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 10.

إليه، وهذه السياسة الرسمية الأوروبية نفسها أثرت بشكل كبير على الرأي العام الأوروبي في تصوير المهاجرين– خاصة العرب والمسلمين –على أنهم مصدر تهديد وخطر.[1]

[1] Djerrad Abdel Aziz, «Une décennie de relations internationales 1990- 2000», PCDRA, ENA, Alger, 2001, p 161.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق العلاقات الأورو مغاربية

تواجه العلاقات جملة من التحديات تعرقل مسار الشراكة وتعيق إقامة منطقة آمنة ومزدهرة، وتساهم في جمود اشكال الشراكة وتأخرها، مما يفرض البحث عن سبل لإعادة تفعيلها وبعثها من جديد.

المطلب الأول: تحديات الشراكة الأورو مغاربية

- **التحدي الأمريكي:**

تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي منذ منتصف التسعينات، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد هام للتعاون مع المنطقة المغاربية، وفي ظل الجمود الذي عرفته العلاقات الاورو متوسطية وتعثرها استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع، حيث طرحت مشروع اقتصادي على المغرب العربي تمثل في مبادرة ايزنستات والتي سميت نسبة الى ستيوارت ايزنستات Stuart Eizenstat صاحب الفكرة وهو نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية وهذا بتاريخ 16 جوان 1998 بتونس، كما أكد الأخير على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مضاعفة نشاطها خاصة في مجال الاستثمار والمبادلات مع المغرب العربي، وجاءت المبادرة على مراحل حيث كانت البداية تونس التي تم اقتراح المشروع عليها من طرف ايزنستات خلال زيارته الرسمية لها في 16 جوان 1998 ثم عرضت المبادرة على المغرب ثم الجزائر.

عرفت المبادرة حركية ونشاط في 1999 حيث تم إقامة غرفة تجارية ثلاثية: تونسية ــ الامريكية، والمغربية ــ الامريكية، والجزائرية ــ الامريكية، حيث تم عقد اجتماع بتاريخ 20 ــ 21 افريل 1999 بالدار البيضاء المغربية، ومن اجل إنجاح هذه المبادرة تم استحداث مؤسسات وهياكل مالية واستثمارية منها: بنك التصدير والاستيراد اكزيم EXEM BANK، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية U.S.AID، والوكالة الامريكية للتجارة والتنمية بالتنسيق مع المستثمرين الأمريكيين في مجال البحث عن مشاريع استثمارية في المنطقة، وللإشارة فإن المغرب اول من وقع على اتفاقية تبادل حر FTA مع الولايات المتحدة الامريكية.[1]

[1] Les Etats unis et la Mediterrannee ouvrage colledtif، Toulon FMES 2000، p36.

07 أكتوبر 2010 تم عقد اجتماع تنسيقي بمقر البنك العالمي في واشنطن جمع هذا الاجتماع مساعد كاتبة الدولة الامريكية لشؤون الاقتصاد والطاقة والفلاحة هارماتس ومحافظ بنك الجزائر ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لتعزيز التعاون بين الطرفين.[1]

كما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز أهدافها العسكرية في المتوسط وهذا من خلال تواجد الاسطول السادس الأمريكي بمياه البحر الأبيض المتوسط من اجل مراقبة القوى المعادية والتصدي للإرهاب او الدول المارقة، كما يمثل الاسطول درعًا حاميًا تعمل على من خلاله على تامين خطوط المواصلات البحرية والامدادات النفطية.

حلف الشمال الأطلسي: يعبر عن النزعة الأمريكية الرافضة للتقيُد لأي حدود جغرافية، ونتدرج مهامه في منطقة المتوسط في مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الامن في المتوسط وهذا بحل النزاعات بالتعاون مع هذه المنظمات، حيث تم في هذا الصدد انشاء قوات مسلحة اطلسية اهمها: قوات الدرع السريع LES FAR وهي مكونة من خمسة فرق عسكرية، الاسطول الحربي الدائم تما انشاءه في 1994 من قبل سبعة دول عضو في الحلف.

من بين اهم اهداف الحلف في المنطقة الفصل بين الامن الأوروبي والامن المتوسطي والعمل على إعاقة أي مبادرة تقلص من دور الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، والسعي بكل السبل الى تطويق الإرهاب في المتوسط والقضاء عليه، بالإضافة إلى التدخل في ليبيا بسبب تهديد امن الطاقة حيث تسببت الأزمة في امدادات النفط ليبيا لأعضاء الحلف مما استدعى التدخل الأطلسي في ليبيا.[2]

نتيجة للتحرك الأمريكي باتجاه المغرب العربي واتساع نشاطه ظهرت مخاوف أوروبية بخاصة من طرف فرنسا التي ترى في الشراكة الامريكية المغاربية تهديد لوجودها وتقليل لمكاسبها

[1] وليام رزتمان، السياسة الامريكية الجديدة في منطقة المغرب العربي، محاضرات، الجيش، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 444، جويلية 2000، ص 23.

[2] ABDERRAOUF Ounaies, sécurité et partenariat en Méditerranée, revue Défense nationale, janvier 2001, p 34.

في المغرب العربي، لأنها تنعكس على اقتصاد فرنسا الذي يعول على ال السوق المغاربية في تصريف منتوجاته.[1]

- **قضية الصحراء الغربية:** تعتبر قضية الصحراء الغربية وتفاعلاتها سبب مؤثر على طبيعة العلاقات في المنطقة خاصة بين الجزائر والمغرب التي تميزت بالتوتر وعدم الاستقرار بسبب الاختلاف حول قضية الصحراء الغربية حيث يرى المغرب انها تابعة له منذ الاستقلال والموقف المغربي مبني على اهداف استراتيجية أهمها اكتشاف احتياطي الفوسفات الكبير الموجود في بوكراع، والثروة المائية على الساحل الأطلسي، بالإضافة إلى تأثير فصل الصحراء على المكانة السياسية لها، حيث تعتبرها جزء من التراب المغربي، في المقابل جاء اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 7 مارس 1976، وموقف الجزائر اتجاه القضية مبني على أسس ومبادئ السياسة الخارجية الرامية إلى دعم الحركات التحررية في العالم، ولأهداف استراتيجية تتعلق بتقليص نفوذ المغرب باعتباره القوة المنافسة للجزائر، وبالتالي الانفراد بالمركزية في المنطقة، ومنذ تاريخ 7 مارس 1976 تأزمت العلاقات المغربية الجزائرية وهو ما انعكس على مبادرات الشراكة وساهم في عرقلة مسار التعاون الذي يتطلب التوافق والانسجام التام بين أطراف الشراكة.
- **تحدي الإرهاب والهجرة السرية:**

العلاقات الأورو مغاربية تعرف تحدي أمني خطير وهو يتمثل في ظاهرة الإرهاب الذي يشكل خطورة كبيرة على العلاقات بين الطرفين، ورغم أن الاتحاد الأوروبي يؤكد أن دول المغرب العربي لا تمثل خطر وتهديد عسكري مباشر على أوروبا غير أن الدراسات تؤكد أن تركيبة المجتمعات المغاربية تندرج على أساس وجود خطر إرهابي، أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية فهي الأخرى لها تأثير على العلاقات الأورو مغاربية فكل طرف يرى في الآخر مصدر تهديد له فدول الاتحاد الأوروبي ترى أن الهجرة تولد البطالة في أوروبا والمهاجرون ينافسون المواطنون الأوروبيون على سوق العمل، كما يؤدي إلى ظهور الفساد والجريمة المنظمة، اما بالنسبة للطرف المغاربي فيرى أن

[1] سعيد اللاوندي، امريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2013، ص 87.

الهجرة تؤثر على الانتماء القومي للمهاجرين ويغير ولاءهم مما يشكل خطر على الترابط الاجتماعي والثقافي.[1]

المطلب الثاني: آليات تفعيل العلاقات الأورو مغاربية.

إن العلاقات الأورو مغاربية ونظرا لعدم توازنها وتكافئها في ظل غياب المبادرة الفعلية والحضور المؤثر للطرف المغاربي بسبب ضعفه وتفكيكه ومقابل تنامي القوة الأوروبية، ومن أجل تجاوز هذا الوضع الذي لا يخدم مصالح دول المغرب العربي بل على العكس يؤثر على اقتصاداتها يشكل سلبي، ومن اجل زيادة حظوظ الدول المغاربية وتفعيل اداءها نقترح جملة من الآليات التي من شانها إعادة التوازن في العلاقات او إيجاد بدائل للشراكة ومنها:

- **إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي:**

باعتبار الدول المغاربية طرف في المعادلة ونظرا للجمود الذي يتصف به الاتحاد المغاربي، في مقابل قوة الاتحاد الأوروبي مما يحتم إيجاد آليات لإعادة تفعيله ومن لعل أبرز سبل إعادة بعث نذكر:

- **في الجانب السياسي والقانوني:** لابد من تسوية قضية الصحراء الغربية، وتجاوز جدلية الوطنية والمغاربية والعمل على الملائمة بين المشاريع الوطنية والإقليمية، وتفعيل المجتمع المدني واعطاءه أدوار مهمة لدفع الاتحاد نحو الامام لتحريك مسارات العملية التكاملية، تصحيح العيوب الموجودة في معاهدة مراكش 1989 وذلك بإعادة النظر في بنيتها القانونية والمؤسسية، وهذا بإلغاء مبدأ الاجماع والاكتفاء بمصادقة الأغلبية، والتخفيف من مركزية مجلس الرئاسة في المقابل إعطاء صلاحيات أكبر للأمانة العامة.[2]

- **في الجانب الاقتصادي:** فلابد من بلورة استراتيجية تكامل اندماج اقتصادي من خلال ترقية وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية وإقامة مشاريع مشتركة وهذا انطلاقاً من الموارد

[1] مجدوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الاورو مغاربية، دفاتر القانون والسياسة، جانفي 2014، ص ص 306-311.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 338.

الطبيعية المتاحة وحجم السوق، كما يجب تشجيع التعاون الثنائي وإقامة منطقة تجارة حرة وإلغاء الحواجز الجمركية من اجل تقاسم المنافع.[1]

- **تفعيل السوق العربية المشتركة:**

إن إحياء السوق العربية المشتركة هو أحد الطرق الأساسية لنجاح الاقتصاديات العربية، وفكها من التبعية للغير كما سيعطيها قوة ذاتية لبناء اقتصاد عربي موحد يلبي حاجيات الأمة العربية، ومن بين الآليات التي يمكن أن تعطي دفعاً قوياً لإقامة سوق عربية مشتركة ناجحة نجد:

- إقامة منطقة استثمارية عربية: وهذا من خلال الغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وفتح المجال أمام الاستثمار العربي والأجنبي.[2]

- **تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها:** وهو ما ينعكس الإيجاب عل أسعار الصرف حيث يحقق الاستقرار ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البنية الاستثمارية.

- **إقامة منطقة تكنولوجية عربية:** إن هذه الآلية تعد أكثر من ضرورية في ظل التطور الهائل للتكنولوجيا وإقامة هذه المنطقة يحسن مستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي ويساعده على التفاعل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس التبادل المتكافئ بدلاً من استراد التكنولوجيا الذي يكرس الهيمنة ويعمق التخلف، وهذا بدوره يساهم في تطوير البحث والتنمية العربية المشتركة.[3]

- **إنشاء نظام عربي يقوم على الفصل السياسة والاقتصاد:** لا يتحقق هذا إلا بتوافر إرادة سياسية وعدم الخلط بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي إذ يجب إبعادها عن التأثير السياسي، وينبغي للأنظمة

---

[1] محمد الامين ولد احمد جدو، "تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الاقتصادي"، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص 44.

[2] طلال زغبة عباس فرحات، السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26 – 27 فيفري 2014، ص14.

[3] دراسة حول التجارة العربية البينية، المعوقات ومقومات النجاح، متاح على الموقع:
www. tpegypt.gov.eg/arstudies/d eltegaraelarabea . pdf.

العربية أن يكون لها موقف واضح ومحدد، يعمل على تفعيل تلك المشاريع، ويسعى إلى عدم إخضاعها للمصالح الذاتية لبعض الفئات الطفيلية التي غالبا ما تؤثر على المسؤولين في عدم تنفيذ بنود اتفاقياتها تحت تأثير مصالح سياسية ضيقة.

- **معالجة الارهاب والحد من التطرف:**

يهدد الإرهاب والتطرف أوروبا وجيرانها على السواء .لذلك لابد من تعزيز آليات مكافحة الظاهرة والحد من التطرف، ودعم العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمويل الإرهاب وكبحه من خلال أطر مناسبة لمكافحة تبييض الأموال .وإشراك المجتمع المدني في الحد من التطرف، لاسيما المنظمات الشبابية أساسياً،[1] كما أن شبكة التوعية ضد التطرف وتفعيل المركز التخصصي وجعله منصة أساسية للتبادل والتعاون .وسيكون التطرق إلى المسائل الأوسع، على غرار العدالة غير الفاعلة، وعدم المساواة بين الجنسين، وخطاب الكراهية، وبطالة الشباب، والأمية جزءاً من جهود أوسع لمكافحة التطرف .وتكثيف الحوار الثقافي على غرار الحوار الذي ترعاه مؤسسة آنا ليند أساسيا.[2]

- **منع الجريمة المنظمة:**

يمكن أن تهدد الجريمة المنظمة والفساد الاستقرار في المنطقة الأوسع ويتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة دعمه للبلدان الشريكة في مكافحة الجريمة الدولية الخطرة والمنظمة، بما في ذلك مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتفكيك الشبكات الإجرامية من خلال تشجيع اللجوء إلى التحقيقات المالية كمكمل لأدوات القانون الجنائي الصرف، ويتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً استكشاف احتمالات إدخال البلدان الشريكة في شبكات التحقيق المالي الحالية على غرار شبكات وحدات المعلومات المالية.

السعي إلى تحسين الإطار القانوني للتعاون القضائي والشرطي مع البلدان الشريكة والعمل على تنفيذه .ومع الإنتربول، يجب النظر في ضرورة تعزيز قدرة إنفاذ القانون في بلدان الجوار والعمل

[1] عبد الرفيق كشوط، مقاربة الاتحاد الأوروبي للامن والدفاع وموقف الجزائر منها، اعمال الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط وواقع وآفاق، جامعة قسنطينة، افريل 2008، 286.

[2] مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004، ص43.

على تسهيل تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والإنتربول .ومع وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتعاون القضائي في المسائل الجنائية.[1]

- **تحقيق التنمية:**

التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة، وتتطلب عملية البناء التنموي توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وبين المؤسسات العامة والمؤسسات الأهلية، وكذلك توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة منفذيه. وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير شروط الحياة يساهم في الحد من العنف بأشكاله ويقلل من نسب الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتطرف لأن أسباب العنف هو التهميش والفقر وانعدام التنمية، لذلك فمن الضرورة بمكان تبني المشاريع التنموية في الدول المغاربية.[2]

المطلب الثالث: آفاق العلاقات الأورو مغاربية

لقد ارتأينا في نهاية بحثنا، عرض بعض السيناريوهات المحتمل ظهورها من خلال الرهانات المستقبلية للعلاقات ما بين الاتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.

- **أولا: سيناريو فشل العلاقات الأورو مغاربية**

يفترض هذا السيناريو الفشل الكلي لجميع مبادرات الشراكة (مسار برشلونة، مجموعة 5+5، والاتحاد من اجل المتوسط) نظراً للتكاليف الكبيرة التي تتحملها دول المغرب العربي، وهذا في ظل نقص الموارد المالية نتيجة لتطبيق سياسة الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالإضافة إلى انتشار البطالة نتيجة إفلاس المؤسسات الوطنية المغاربية لعجزها عن الصمود في وجه المؤسسات الأوروبية المنافسة لها. ضعف الجهد الأوروبي في مجال تقديم المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 1 و2.

تلويح بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي وفقا لما سيصفر عنه استفتاء 2017، وانتهاج بريطانيا لهذه السياسة جاء ليتوافق مع التطورات عل الأصعدة كافة كما سعيها للانفصال هدفه ضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية ومن بين الأسباب أيضا سيطرة القوتين المركزيتين المانيا وفرنسا سياسيا واقتصاديا خاصة في الآونة الأخيرة مما دفع بريطانيا إلى إعادة

[1] Boussata Mohamed, op, cit, p125.
[2] www.assakina.com/news/news1/55690.html le 30/05/2016 09:30.

هيمنتها الدولية، وفي حال التصويت بالانسحاب من الاتحاد فإن هذا سينعكس على الكيان الأوروبي، حيث يرجح أن تتبعه سلسلة انسحابات لعديد من الدول.

- **ثانيا: سيناريو نجاح العلاقات الأورو مغاربية.**

في هذا السيناريو يتضح لنا نجاح دول المغرب العربي في إعادة بعث وتفعيل اتحاد المغرب العربي، وهذا بتسوية الخلافات الداخلية خاصة مشكل الصحراء الغربية وإعادة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب وتنشيط التجارة البينية بالإضافة إلى التنسيق لسياسي من خلال إعادة تشغيل مؤسسات الاتحاد، وهذا سينعكس بالإيجاب على الشراكة الأورو مغاربية حيث تصبح أكثر تكافئ في ظل اتحادين قويين ويتم التفاوض على أساس وحدتين الأولى تمثل الاتحاد الأوروبي ككل والثانية تمثل اتحاد الغرب العربي ككل وليس كل دولة منفردة، وزيادة الاعتماد المتبادل سيعود بالفائدة على الطرفين.[1]

هذا بالإضافة إلى الدفع الذي يعطيه انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي إذا ما تم التصويت بالانسحاب حي ستتوجه أوروبا إلى المغرب العربي لتعميق الشراكة وزيادة فاعلية المبادرات المطروحة من أجل تغطية انسحاب بريطانيا، مما سيعود بالنفع على الطرفين.

- **السيناريو الثالث: قيام شراكة بين الدول المغاربية خارج الاتحاد المغاربي مع اتحاد الأوروبي**

في هذا السيناريو نشهد فشل تجمع اتحاد المغرب العربي وجميع السياسات المشتركة لدول الاتحاد في مختلف المجالات مما يؤدي بها إلى عقد اتفاقيات شراكة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي وهو الوضع الحالي للعلاقات بين الطرفين، كما ان دول المغرب العربي الخمسة ليست كلها عضو رسمي في المبادرات حيث تم إقصاء ليبيا وموريتانيا، الأولى بسبب أزمة لوكربي والثانية بحجة أنها ليست دولة متوسطية.

[1] Jacques WALCH, l'Europe et la Méditerranée (chronique), revue de la défense nationale, février 2001, p 162.

كما ان الدول الثلاثة العضو في الشراكة (تونس، الجزائر، المغرب) إلى غاية اليوم أمضت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة انفرادية ودون مشاورة أو حتى إخبار وإعلام بقية الأطراف الأخرى، وهذا بسبب الخلافات البينية والنظرة الضيقة المسيطرة على التوجه التكاملي.[1]

1 Jacques WALCH, op cit, p 162.

خلاصـــــة:

في نهاية هذا الفصل نستنتج أن العلاقات الأورو مغاربية تميزت بنوعين من العلاقات هما الشراكة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث عملت الأطراف على تنفيذ أهداف مبادرات الشراكة من أجل تحقيق التنمية والاستقرار وإقامة منطقة تجارة بإلغاء الحواجز الجمركية تدريجيا، وتكثيف النشاط التجاري والاقتصادي وقد تم تحقيق جزء من الأهداف المسطرة، في المقابل جزء كبير من نشاط الشراكة عاد بالفائدة على الاتحاد الأوروبي باعتباره الطرف الأقوى ويفرض شروطه ويؤثر على مسار العلاقات ويسيرها في الاتجاه الذي يخدم مصالحه أما دول المغرب العربي فقد زادها الانخراط في علاقات مع الاتحاد الأوروبي تخلفا، وعمق التبعية والهيمنة ويعرقل التعاون المغاربي وقيام الاتحاد بفعل السياسات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي مع الشريك المغاربي، والتي تقضي بالتعامل والاتفاق معه بصفة انفرادية لتفادي أي اتفاق محتمل بين المغاربة لأنه لا يخدم مصالح أوروبا.

والعلاقات الأورو مغاربية تتعرض لجملة من العراقيل التي تعيق مساعي الشراكة وتهدد بإجهاضها منها التحدي الأمريكي، وتحدي الصحراء الغربية.

الخاتمة

في ظل المنافسة العالمية لمنطقة الأورو متوسطية عامة والاورو مغاربية خاصة أصبحت الشراكة الأورو مغاربية تمثل تحديا حقيقيا لمختلف أطراف الشراكة وعليه تم التأسيس لقاعدة تواصل وتعاون ترجمت إلى عدة مبادرات كان مسار برشلونة الذي مثل المحطة الشاملة والرامية إلى الشراكة لا التعاون بين دول المتوسط وكذلك مجموعة 5+5 شكلت إطار للحوار غير الرسمي جمع الدول الاوربية "القوس اللاتيني" ودول المغرب العربي من أجل حل المسائل الأمنية والتشاور حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، بالإضافة إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي جاء لإعادة تفعيل مسار برشلونة بتبني محاوره الأساسية، وجميع هذه المبادرات جاءت من أجل تحقيق التقدم والازدهار وإقامة منطقة اورو مغاربية آمنة ومستقرة.

ومن خلال تحليل موضوع العلاقات الأورو مغاربية منذ نشأتها وإلى غاية الآفاق المستقبلية يتبين لنا:

لم تنجح الدول المغاربية في الاستفادة من انفتاح السوق الاوروبية تجاه منتجاتها لتطوير صادراتها الصناعية والزراعية خلال الثلاث عقود التي حكمتها اتفاقية التعاون الاقتصادي منذ سنة1976، بل بالعكس من ذلك فقد انتهجت منهج التنمية على أساس إحلال الواردات، حيث نتج عن ذلك زيادة وارداتها من سلع التجهيز مما زاد من عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخارجية.

لم تفلح الدول المغاربية في تفعيل وإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، وما نتج عن ذلك من عدم تمكن الدول المغاربية من التفاوض ككتلة واحدة مع الاتحاد الاوروبي بل تفاوضت منفردة، حيث الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الدول المغاربية ككتلة واحدة في حين الدول المغاربية منفردة ووقعت اتفاقيات الشراكة بصفة كل دول لوحدها مما يقلل من ثقلها اثناء التفاوض.

ينظر الى اعلان برشلونة على انه العقد المؤسس لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية الذي ركز على المحاور الثلاث الرئيسة التالية:

- الشراكة السياسية والأمنية.
- الشراكة الاجتماعية والثقافية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية.

لقد اعتبرت الشراكة الاورو متوسطية أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الاقتصادي خلال فترة السبعينات حيث شملت بالإضافة الى الشق الاقتصادي الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية.

تميزت اتفاقيات الشراكة عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي السابقة باعتمادها مبدأ المعاملة بالمثل وبالتالي فان الاتحاد الاوروبي لن يمنح امتيازات تجارية من طرف واحد في المستقبل، بل يمنح هذه الامتيازات بصفة تبادلية مع شركائه في المتوسط.

ان المساعدات التي يمنحها الاتحاد الاوروبي لدعم الشراكة الاورو متوسطية من خلال برنامج ميدا MEDA هي مساعدات مشروطة بمدى احترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة ومدى التقدم في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والبرامج التنفيذية المتفق عليها، واحترام حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية، بخلاف البروتوكولات المالية السابقة التي تخصص مبالغ مالية لكل دولة.

التطور المتفاوت: حيث أن الطرف الأوربي يصدر منتجات مصنعة (غالبية الدول الأوربية) أما الطرف المغاربي فهو مصدر للمحروقات والمعادن الخام، رغم أن بعض الدول المغاربية تصدر منتجات مصنعة مستواها ضعيف نسبيا، وبالتالي قيمتها المضافة ضعيفة أيضا.

تخصص واضح للمجموعتين: حيث تتخصص الجزائر، ليبيا، في النفط والغاز، وتتخصص تونس، المغرب، المنتجات الزراعية، في حين تتخصص الدول الأوربية في معظمها في إنتاج السلع الصناعية الأكثر تطورا مركزة على السلع الرأسمالية.

الفارق الشاسع في الميزان التجاري مما يصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي الذي يسعى لتوسيع نفوذه الاقتصادي والسياسي وكبح التهديدات التي تأتي من الدول المغاربية بجعلها دول حارسة لأمنه.

وعليه فإن النتائج المتحصل عليها من البحث تثبت الفرضية القائلة إن العلاقات الأورو مغاربية هي علاقات تبعية وتكريس للهيمنة الأوروبية لأن اتفاقيات الشراكة بين الطرفين أفادت الطرف الأوروبي أكثر بكثير من دول المغرب العربي بسبب فرض التصور الخاص للتعاون في المنطقة انطلاقا من قدراته الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية فجاءت الشراكة غير متكافئة.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي انه لا يمكن تصور نجاح مشروع شمال جنوب دون نجاح مشروع تكامل جنوب جنوب.

قائمة المراجع

- **باللغة العربية:**

- **الكتـــب:**

- أشرف منصور، "الليبرالية جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية"، سلسلة الفكر.

- الزبيري العربي، "تاريخ الجزائر المعاصر"، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

- المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول البحر الابيض المتوسط (سهيام)، المنطقة المتوسطية، مستقبل الزراعة والغذاء في البلدان المتوسطية، مطابع المؤسسة الوطنية للعلاقات السياسية.

- الرشدان عبد الفتاح، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، ابو ظبي مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1998.

- بخوش مصطفى، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة؛ دراسة في الرهانات والأهداف"، دار الفجر للنشر والتوزيع.

- بشارة خضر، "أوربا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس"، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010

- سمير أمين، ترجمة حسن قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

- سعيد اللاوندي، امريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2013.

- مالكي امحمد، "الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993.

- مجدان محمد، "تحليل العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم الاساسية والمدارس الكبرى"، دار المواهب للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع.

- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر2007.

- مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004، ص43.
- عامر مصباح، "العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى"، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2008.

- عبد الحميد ابراهيمي، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

- عودة جهاد، "النظام الدولي، نظريات واشكاليات"، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع 2005.

- عيسى عبد الله محمد، "تهذيب الجزء الأول من كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية"، ط1، دار المنهل اللبناني 1419.

- ولد احمد جدو محمد الامين ، "تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الاقتصادي"، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.

- نافعة حسين، "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا"، ط1، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

- **أطروحات:**

- الراشد صالح، "اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية بعد اعلان برشلونة 1995"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، المعهد العالي للدكتوراه في العلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، الجامعة اللبنانية،2010).

- برد رتيبة، "الحوار الأورو متوسطي من مسار برشلونة إلى 5+5"، (مذكرة ماجستير، تخصص ديبلوماسية والتعاون الدولي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009).

- جديد لبنى، "السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، (مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة ترشين، 2004).

- جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011).

- هويدي عبد الجليل، "انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر"، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013).

- حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي النيو ليبرالي مضامين الصعود الصيني: دراسة في الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008.

- مقدر منيرة، "التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة" (مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي عام وحقوق الانسان، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2015).

- صمار محمد سليم، "التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليةّ، 2002).

- عديلة محمد الطاهر، "الحقل النظري العلاقات الدولية؛ دراسة في المنطلقات والأسس"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015).

- قريب بلال، "السياسة الامنية للاتحاد الأوروبي من منظور اقطابه: التحديات والرهانات"، شهادة ماجستير، تخصص دبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

- المقالات:

- العايب خير الدين،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 115، 2004.

- الرزقي المنذر، "من التقارب المتوسطي إلى حوار 5+5"، مجلة البرلمان العربي، العدد 102، دمشق،2007 .

- دراسة حول التجارة العربية البىنىة، المعوقات ومقومات النجاح، متاح على الموقع:
www.tpegypt.gov.eg/arstudies/d eltegaraelarabea. pdf
- وليام رزتمان، السياسة الامريكية الجديدة في منطقة المغرب العربي، محاضرات، الجيش، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 444، جويلية 2000.

- حماد إبراهيم، "البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية: رؤية مستقبلية"، مجلة السياسية الدولية، العدد129 ، جويلية 1997، إصدار مؤسسة الأهرام القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- مجدوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الاورو مغاربية، دفاتر القانون والسياسة، جانفي 2014.

- مصطفى نادية، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1985.

- عبد العالي عبد القادر، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية"، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

- عبد العزيز القطعاني فادية، " الحركة الوطنية المغربية "، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير 2014.

- عبد العزيز القطعاني فادية، "_الحركة الوطنية المغربية_"، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير 2014.

- علاوي محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأورو عربية: شراكة اقتصادية ... أم شراكة واردات، (مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، (2012)، جامعة غرداية.

- عدالة العربي جعفر،" تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلاقات الاجتماعية، العدد 5، 19 ديسمبر 2014.

- رمضان محمد،" الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي- دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 43، خريف 2009.

- **الملتقيات:**

- بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، الملتقى الدولي الجزائر ولأمن في المتوسط واقع وآفاق، 29 و30 أفريل 2008، جامعة منتوري قسنطينة.

- طلال زغبة عباس فرحات، السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26 – 27 فيفري 2014.

- عبد الرفيق كشوط، مقاربة الاتحاد الأوروبي للامن والدفاع وموقف الجزائر منها، اعمال الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط وواقع وآفاق، جامعة قسنطينة، افريل 2008.

- عشور عبد الكريم، معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي نموذجا، مداخلة مقدمة 27فيفري 2012 بمعهد العلوم الاقتصادية – ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26 والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي.

- ساسي جمال، "مصادر التهدىد الجدىدة للأمن في المتوسط" ، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29 ــ 30 أفريل 2008.

- **الجرائد:**

- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (انجليزي ــ عربي).

- طايبي عثمان،" ساركوزي يصف قمة باريس بالناجح ومبارك يصرح :دول عربية تريد إقامة علاقات عادية مع إسرائيل"، جريدة الخبر، العدد5372 ، الاثنين 14 جويلية2008 .

- لحياني عثمان، " في مشروع البيان الختامي، اعتماد خمسة مصادر للتمويل وتأجيل النقاش بشأن حقوق الإنسان"، جريدة الخبر، العدد 5371، الاثنين 13 جويلية2008.
- مليون أورو لتمويل مشاريع حقوق الانسان والديمقراطية، جريدة الخبر، 09 ــ 08 ــ 2004.

- **مواقع الكترونية:**

- http://ar.wikipedia.org/wiki/اتفاقية اغادير le:15/05/2016 12:53.
- http://www.fmes .com. le 19/02/2015 14:45.
- www.worldhank/j6ec.ooc170 "الهجرة والتحولات المالية" البنك الدولي للإنشاء والتعمير : 10/05/2016 12:28.
- www.assakina.com/news/news1/55690.html le 30/05/2016 09:30.

المراجع الأجنبية:

باللغة الفرنسية:

- 5+5 Dialogue chronology of the main meetings (2003 - 2013).
- ABDERRAOUF Ounaies, sécurité et partenariat en Méditerranée, revue Défense nationale, janvier 2001.
- Azzouz Kerdoun, "La Sécurité en Méditerranée (défis et stratégies)", paris, publisud, 1995.
- Bichara Khadra, Le partenariat euro- méditerranéen : après la conférence de Barcelone, paris: l'harmattan, 1997.
- Declaration de Barcelone, adoptee lors de la conference euro-mediterraneeanne 27-28 novombre 1995.
- Dialoge 5+5: Conference Ministerielle sur la migration eccdentale declaration de tunis.Tunis, les 16 - 17 octobre 2002.
- Djamel BOUTIAB," la coopération Euro-Méditerranéenne après la déclaration de Barcelone", thèse de fin d'Etudes, Université de Provence, Aix Marseille, 1997-1998.
- Endew Maravscik, Libera International Relations theory, Ascientific Assessment in colin & miriam, Fendins Elma, Progress in international relations theory, Appraising the Field, Conbridge: MIT Press, 2003.
- Fath Allah oulalou, après Barcelone … le Maghreb est nécessaire. (paris: L'harmattan. 1996.
- Fawzia ZOUARI, il ya un siècle déjà….., **Jeune Afrique,** 48**e** Année, N° 2478 , (du 6 au 12 juillet 2008), p. 27
- Fondation méditerranéenne des études stratégiques (FMES) **:** historique du dialogue 5+5

- François PERIGOT, "les relations entre l'Union Européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France?" , (Editions des Journaux officiels, Paris 1998).

- Frederic Allemn, L'Union pour la mediterranee pourquoi ? comment? fondation pour l'innovation politique, juin 2008:

- Jacomet Arnaud, le dialogue Méditerranéen de l'UEO in Occasional papers (14), the futur of the Euro-Mediterranean Security dialogue, institut for Security studies, Eastern European Union, Paris 2000.

Jacques WALCH, l'Europe et la Méditerranée (chronique), revue de la défense nationale, février 2001,

- Marie Françoise Lambouze, le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, conflit et convergences, Bruxelles: bryllant, 2000.

- Paul Balta, le Grand Maghreb dés l'indépendance à l'an 2000, (édition laphomic, Alger).

- Sarah Bochud, "Du processus de barcelone a la politique europeene de voisinage: quelles avancees pour le commerce mediterraneen et le developpement de la region?" (Travail de master, département d'economies politique, faculté des science économiques et sociales, universitas friburgensis.

- Union européenne – Maghreb: 25 ans de coopération 1976-2001**,** commission européenne. 2001: http://europa.eu-maghreb-25ans, le 18/02/2016 15:22.

www.fondapal.org.le 15/04/2016 14:22.

- باللغة الإنجليزية:

- Seifeddine Muaz, "The impact of euro-Mediterranean partnership on the agriculture sector of Jordon, Palestine, Syria, Lebanon and Egypt", Research n°: FEM 21-03 Femise Research Program in Collaboration with, University of Jordan, Jordan, 2004.

- Scott Burchill," Theories of International Relations", Third Edition.

- Stephen M Walt, International Relations One World Many Theories, Foreign Policy Spring, 1998.

الفهرس

الفهـــــــــــــرس

شكر وتقديـر .....
الإهـــــــداء .....
مقدمـــــــــة ..... أ

الفصل الأول: تأصيل نظري وتاريخي للعلاقات الأورو مغاربية

تمهيـد 1
المبحث الأول: النموذج الليبرالي في تحليل العلاقات الدولية..... 2
المطلب الأول: لمحة عن المدرسة الليبرالية وتطورها..... 2
المطلب الثاني: افتراضات النموذج الليبرالي 5
المطلب الثالث: تعريف الشراكة والاعتماد المتبادل..... 8
المبحث الثاني: النموذج الماركسي في تحليل العلاقات الدولية 11
المطلب الأول: لمحة عن الماركسية وتطورها 11
المطلب الثاني: افتراضات الماركسية 14
المطلب الثالث: تعريف التبعية والتبادل اللامتكافئ 15
المبحث الثالث: خلفية تاريخية للعلاقات الأورو مغاربية.....17
المطلب الأول: واقع دول المغرب العربي في فترة الاستعمار 17
المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المغاربية بعد الاستقلال 19
المطلب الثالث: أبرز اطر التعاون في العلاقات الأورو متوسطية.....21
خلاصـــــة 23

الفصل الثاني: مســـــــــــــار العلاقـــــــــات الأورو مغـاربيـــــــــــة

المبحث الأول: مؤتمر برشلونة 26
المطلب الأول: انعقاد مؤتمر برشلونة.....26
الفرع الأول: دوافع عقد مؤتمر برشلونة.....26
الفرع الثاني: الاعلان عن مؤتمر برشلونة.....27
المطلب الثاني: خصائص مؤتمر برشلونة 29
المطلب الثالث: المسارات الاساسية لمؤتمر برشلونة 32

المبحث الثاني: منتدى 5+5 38
المطلب الأول: دوافع وانشاء مجموعة 5+5.....38
الفرع الأول: دوافع انشاء مجموعة 5+5 38
الفرع الثاني: الاعلان عن مجموعة 5+5.....40
المطلب الثاني: اعادة بعث مجموعة 5+5 41
المطلب الثالث: مسارات التعاون في إطار مجموعة 5+5.....44
المبحث الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط.....48
المطلب الأول: دوافع ونشأة الاتحاد من أجل المتوسط.....48
المطلب الثاني: خصائص الاتحاد من أجل المتوسط.....50
المطلب الثالث: أهداف وآليات الاتحاد من اجل المتوسط 53

الفصل الثالث: تقييـــــم مســـــــار العلاقـــــات الأورو مغاربيـــــــــــــــة

تمهيد.....57
المبحث الأول: مظاهر الشراكة في العلاقات الأورو مغاربية.....58
المطلب الأول: الشراكة الاقتصادية.....58
المطلب الثاني: الشراكة السياسية والاجتماعية 60
المطلب الثالث: الشق الأمني.....62
المبحث الثاني: مظاهر التبعية في العلاقات الأورو مغاربية.....65
المطلب الأول: التبعية الاقتصادية.....65
المطلب الثاني: التبعية السياسية والاجتماعية.....66
المطلب الثالث: التبعية الأمنية 67
المطلب الأول: تحديات الشراكة الأورو مغاربية.....69
المطلب الثاني: آليات تفعيل العلاقات الأورو مغاربية.....72
المطلب الثالث: آفاق العلاقات الأورو مغاربية.....75
الخاتمـــــــة.....79
قائمـــة المراجع.....82

ملخـــص:

يتناول البحث دراسة تحليلية وتقييمية للعلاقات الأورو مغاربية على ضوء اتفاقيات الشراكة الأورو المتوسطية.

حيث شمل الجانب النظري نظريتي العلاقات الدولية الليبرالية والماركسية، حيث تم تقديم النظريتين على أساس تطورهما النظري ومن خلال المسلمات التي جاءت بها كل نظرية تم تعريف الشراكة والتبعية، كما تطرقنا إلى الجذور التاريخية للعلاقات الأورو مغاربية وهذا بالعودة إلى تاريخ الاستعمار وبداية تشكل العلاقات بين الطرفين، وبعد نهاية الاستعمار تحولت العلاقات بين الضفتين إلى تعاون اقتصادي جمع المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي لمدة ثلاثة عقود (الستينات، السبعينات، الثمانينات) قبل أن تستبدل هذه العلاقات التعاونية الاقتصادية بأخرى أكثر شمولية.

كما قمنا في الدراسة بتقييم وتحليل اتفاقيات الشراكة الاورو مغاربية وانعكاساتها على الطرفين، وخلصنا إلى تصنيف أهم مظاهر الشراكة في العلاقات بين الطرفين وأهم مظاهر التبعية وبالمقارنة بين المتغيرين نلاحظ أن العلاقات التي تجمع دول المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي هي علاقات تبعية أكثر منها علاقات شراكة، فطبيعة المبادرات جاءت لخدمة مصالح الطرف القوي وتكريس تبعية الطرف الضعيف وتعميق الفجوة بينهما.

كما أننا وفي محاولة منا لإنجاح هذه المبادرات قمنا برصد أهم التحديات التي تواجه مبادرات الشراكة، وكذا الحلول البديلة لتحقيق التنمية والتطور المغاربي، بالإضافة إلى وضع تصورات للآفاق المستقبلية للعلاقات بين الضفتين.

Summary

This paper deals with analytical study and assessment of relations Euro-Maghreb in the light of the Euro-Mediterranean Association Agreements.

Which included theoretical side theories of international liberalism and Marxism Relations, where he was presenting theories on the basis of their development theoretical and through postulates that came out every theory has been the partnership and subordination definition, as we dealt with the historical roots of relations Euro-Maghreb and the return to the history of colonialism and the beginning of the formation of relations between the two parties, after the end of the colonial relations between the two banks turned to the collection of the European Community and the Arab Maghreb countries for three decades economic cooperation (the sixties, seventies, eighties) before these cooperative economic relations replaced by another, more inclusive.

We have also in the study, assessment and analysis of the Euro Maghreb and its impact on the parties agreements, and delivered us to the classification of the most important aspects of partnership in relations between the two parties and the most important aspects of dependency and compared between the two variables note that the ties between the Maghreb countries of the European Union are more such partnerships dependency relationships, nature initiatives It came to serve the interests of the party's strong dependency and devote the weaker party and deepen the gap between them

We are also in an attempt of us for the success of these initiatives, we monitor the most important challenges facing the partnership initiatives, as well as alternative solutions to achieve the development and evolution of the Maghreb, as well as conceptualize, The prospects for future relations between the two banks.